

Checked

٢٨

١٥/١١

هذه مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل
الاولى المسماة بالانصاف في بيان سبب الاختلاف
تصنيف عالم الزمان نفع العلماء ختم المحدثين بمحمد
القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٥
والثانية المسماة عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد
له ايضا والثالثة المسماة بحقياس القياس في
اثبات القياس تأليف علامة زمانه ومجتهد
آوانه شيخ الاسلام ومفتي الانام

الشيخ حبيب الحق حنفي

﴿ طبع بطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٧ هجرية



قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست



يطلب من مكتبة الحقيقة بشارع دار الشفقة بفاتح ٥٧ استانبول - تركيا

هجري قمرى هجري شمسي ميلادي

١٤٠٥ ١٣٦٣ ١٩٨٥

﴿ تنبيه ﴾

من اراد ان يطبع هذه الرسالة وحدها او يترجمها الى لغة اخرى فله من الله الاجر الجزيل ومنى
الشكر الجميل وكذلك جميع كتبي كل مسلم مأذون بطبعها بشرط جودة الورق والتصحيح

Baskı: Hizmet Gazetecilik ve Matbaacılık Limited Şirketi.
Çatalçeşme Sok. 17/2 Cağaloğlu-İSTANBUL

٢٨٣٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا صلوات الله عليه الى الناس ليكون هاديا الى الله ياذنه وسراجا
منيرا ثم اهتم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين ان يحفظوا سير نبينهم طيبة بعد طيبة الى
ان تزدد الدنيا بانقضاء ليلهم النعم وكان على ما شاء قديرا واشهر من لاله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين
﴿ اما بعد ﴾ فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى عليهما
نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى التي في قلبي وقتا من الاوقات ميراثا عرف به سبب كل
اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات وعرف به ما هو الحق عند الله
وعند رسوله ومكنى من ان ابين ذلك بيانا لا يبق معه شبه ولا اشكال ثم سئلت عن سبب
اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الاحكام الفقهية خاصة في المسائل التي فيها بعض ما فيه على به
ساعتد بخدر ما بعده الوقت ويحيط به السائل فجاءت رسالتي مفيدة في بابها ﴿ ووهبتها الانصاف
في بيان سبب الاختلاف ﴾ وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع

CHECKED-200

اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشريفة مدونا ولم يكن البحث
في الاحكام موشد مثل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الاركان والشروط
والآداب كل شيء مما زاعن الآخر بدليله وبفروض الصور من صنائعهم ويتكلمون على
تلك الصور المفروضة ويحدون ما يقبل الحد ويحصر من ما يقبل الحصر الى غير ذلك اما رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فبأخذون به من غير ان يبين هذا
ركن وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلاته فيصطلون كما راوه يصلي وحيث فرمى الناس حجه
ففعلا كما فعل وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين ان فروض الوضوء ستة اواربعة
﴿ فيكون من الجهل ان يتوضأ انسان بغير مولاة حتى يحكم عليه بالصحة او الفساد الا ما شاء الله
وقلما كانوا يسألونه عن هذه الاشياء ﴾ عن ابن عباس قال ما رايته قوما كانوا يخبرون اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسئلة حتى قبض كلهم في القرآن
منهم يسألون عن الشهر الحرام قتال فيه ويسألون عن الخبض قال ما كانوا يسألون الا عما
ينفعهم قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا تسأل عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي

996-97

10/93

الله تعالى عنه بلعن من سأل عما لم يكن قال القاسم انكم تسألون من اشياء ما كنا نسأل عنها
ونفرون عن اشياء ما كنا نفر عنها ونسألون من اشياء ما ادرى ما هي ولو علمنا ما حمل
لنا ان نكتمها عن عمرو بن اسحق قال لمن ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصحكم من سبغني منهم فزاريت فوما ايسر سيرة ولا اقل تشديدا منهم وعن عباد بن
يسر السكندی سئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي فقال ادركت اقواما كانوا يشددون
تشديدا كم ولا يسألون مسائلكم اخرج هذه الاثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستغني
الناس في الوقائع فيقتضيهم وترفع اليه القضايا فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا فيردحه
او منكرا فبكر عليه وما كل ما افتي به مستغنيا عنه وقضى به في قضية او انكره على فاعله
كان في الاجتماعات ولذلك كان الشيخان ابو بكر ومحمد اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسألان الناس
عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه ما سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئا يعني الجدة وسأل الناس فلما صلى الظهر قال ابيكم سمع من
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدة شيئا فقال المعيرة بن شعبة انما قال ماذا قال اعطاه رسول
الله صلى الله عليه وسلم سدسا قال ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد بن سلمة صدق فاعطاه ابو بكر
السدس وقصة سؤال عمر الناس في الغرة ثم رجوعه الى خبر المعيرة وسؤاله اياه في الرجاء ثم
رجوعه الى خبر عبد الرحمن بن عوف وكذا رجوعه في قصة الجوس الى خبره ومروءة عبد الله بن
مسعود بخبر معقل بن يسار لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باب عمر وسؤاله عن
الحديث وشهادة ابي سعيد له وامثال ذلك كثيرة معلومة ضرورية في الصحيحين والسنن والجليلة
فهذه كانت عادات الكريمة صلى الله عليه وسلم فرأى كل صاحب مابسه الله من عباداته
وقاواه وقضيه فحفظها وعقلها وعرف لكل شيء وجهها من قبل خفوف الهرائن به فحمل
بعضها على الاباحة وبعضها على الاستحباب وبعضها على النسخ لآمارات وقرآن كانت كافية
عنده ولم يكن العمدة عندهم الا وجدان الاطمئنان والتلج من غير التفتات الى طرق الاستدلال
كما ترى الاعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتتلج صدورهم بالتهريج والتلويح
والابعاء من حيث لا يشعرون فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك ثم انهم نفروا في البلاد
وسار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي فكثر الوقائع ودارت المسائل فاستفتوا فيها فأجاب
كل واحد حسب ما حفظه واستنبطه وان لم يجد فيها حفظه واستنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
برأيه وعرف العلة التي ادر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته فطرد
الحكم حينما وجدها لا بالوجه بدا في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع
الاختلاف بينهم على ضروب منها ان يحيا مع حكما في قضية او فتوى ولم يسهقه الاخر فاجتهد
برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها ان يقع اجتهداه موافق الحديث * مثاله ما رواه النسائي
وعبده ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن امرأة ماتت عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ادر

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي في ذلك فاختلوا عليه شهر او اطوارا جنته برأيه وقضى بان
 لها مهر نساها لا وكسر ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن يسار فشهد بان
 صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ففرح بذلك ابن مسعود فرحته لم يفرح مثلها قط
 بعد الاسلام وثانيها ان يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن
 فيرجع عن اجتهاده الى المذموم مثاله ما رواه الائمة من ان اباهريرة رضى الله عنه كان من
 مذهبه انه من اصبح حنبا فلا صوم له حتى اخبرته بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 مذهبه فرجع وثالثها ان يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك
 اجتهاده بل طعن في الحديث مثاله ما رواه اصحاب الاصول من ان فاطمة بنت قيس شهدت عند
 عمر بن الخطاب بانها كانت طليقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا
 سكنى فردشهادتها وقال لا تترك كتاب الله يقول امرأة لا ندري اصدقت ام كذبت لها النفقة
 والسكنى وفانت عائشة رضى الله عنها بافاطمة الاتقي الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة ومثال
 آخر روى الشيخان انه كان من مذهب عمر بن الخطاب ان التيمم لا يجزى الجنب الذي لا يجد
 الماء فروى عنده عمار انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصابته جنابة ولم يجد
 ماء قبيحهم في التراب فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نعم ان يكفيا ان
 تفعل هكذا او ضرب يديه بالارض فمسح بها وجهه ويديه فلم يقبل عمر ولم ينهض عنده حجة
 تقاوم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمحلت وهم النادح
 فأندبه ورجعها ان لا يصل اليه الحديث اصلا مثاله ما خرج مسلم ان ابن عمر كان يأمر النساء
 ان اغسلن ان ينفضن رؤسهن فمعت عائشة رضى الله عنها بذلك فقالت يا عبيبا لابن عمر هذا
 يأمر النساء ان ينفضن رؤسهن فلا يأمرهن ان يغسلن رؤسهن فقد كنت اغسل اباؤ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من انا واحد وما زلت على ان افرغ على رأسي ثلاث افراغات مثال آخر
 ما ذكره الزهري من ان هذا لم يبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة
 فكانت تبكى لانها كانت لا تصل ومن تلك الضروب ان يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل فلما فعله بعضهم على الترتيب وبعضهم على الاباحة مثاله ما رواه اصحاب الاصول في قصة
 التحصيب اي النزول بالاباح عند النفر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة
 وابن عمر الى انه على وجه القرية فجعلوه من سبيل الطبع وذهبت عائشة وابن عباس
 رضى الله عنهما الى انه كان على وجه الاتفاق وليس من السبيل ومثال آخر ذهب الجمهور الى ان
 الرمل في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضى الله عنه الى انه نعم فقله النبي صلى الله عليه وسلم
 على سبيل الاتفاق لعارض عرسه وهو قول المشركين حطتهم حتى يربو ليس سنة ومنها
 اختلاف الوهم مثاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فذهب بعضهم الى انه كان
 متعمدا وبعضهم الى انه كان قارنا وبعضهم الى انه كان مفردا مثال آخر اخرج ابو داود عن

سعيد بن جبيرة قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس سمعت لاختلاف اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في اهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب فقال اني لاعلم الناس
 بذلك انها كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا اخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في محله واهل
 بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
 وادرك ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فمعه حين استقلت به ناقته
 يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما علا على شرف اليبداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على
 شرف اليبداء وایم الله لقد اوجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل حين علا على
 شرف اليبداء ومنها اختلاف السهو والنسيان مثاله ما روى ابن عمر كن يقول اعتمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فسمعت بذلك عائشة فتضمت عليه بالسهر ومنها اختلاف
 الضبط مثاله ما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان المبت يذهب بكاه اهله عليه
 فتضمت عائشة عليه بأنه وهم ياخذ الحديث على وجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على يهودية
 يبكي عليها اهله فقال انهم يبكون عليها وانها تذهب في قبرها فظن ان العذاب معلول للبكاء وظن
 الحكم عاما على كل ميت ومنها اختلافهم في علة الحكم مثاله القيام للجنازة فقال قائل لتعظيم
 الملائكة فيم المزمع والكافر وقال قائل لطول الموت فيبعهما وقال قائل مر على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بجنازة يهودي فقام لها كراهة ان تعلو فوق رأسه فيخص الكافر ومنها
 اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الختان
 خبير ثم نهى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة لنفسه
 والنهي لاهتداء الضرورة والحكم بان على ذلك وقال الجمهور كانت الرخصة اباحة والنهي نسخا
 لها مثال آخر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في الاستنجاء فذهب قوم
 الى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ وراه جابر يبول قبل ان يتوفى بعام مستقبل القبلة
 فذهب الى انه نسخ للنهي المتقدم وراه ابن عمر قضى حاجته مستدبرا القبلة مستقبل الشام
 فردبه قومه وجمع قوم بين الرويتين فذهب الشعبي وغيره الى ان النهي مخفف بالصبراء فاذا
 كان في المراحض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى ان القول عام محكم والفعل
 بمحفل كونه خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يمتنع من نسخ ولا يمتنع من الاستدبار وبالجمله فاختلقت
 مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم التابعون كل واحد ما تبسره فحفظ ما سمع
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على
 ما تبسره ورجع بعض الاقوال على بعض واضمحلت في نظرهم بعض الاقوال وان كان مأثورا
 عن كبار الصحابة كالمذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في تيمم الجنب اضمحل عندهم لما

استفاض من الاحاديث عن عمار و عمران بن حصين وغيرهما فلهذا صار لكل عالم من علماء
التابعين مذهب على جباله فانصب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن
عمر في المدينة وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها وعطاء
ابن ادي بدمشق و ابراهيم النخعي والشعي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن
كيسان باليمن ومكحول بالشام فاطمأ الله اكبادا ان علومهم فرغوا فيها واخذوا عنهم الحديث
وقتاوى الصحابة واقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستغنى
منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفضت اليهم الاقضية وكان سعيد بن المسيب و ابراهيم
النخعي وامثالهم جاعوا ابواب الفقه اجعلها وكان لهم في كل باب اصول تلتوها من السلف
وكان سعيد واصحابه يذهبون الى ان اهل الحرم اثبت الناس في الفقه واصل مذهبهم فتاوى
عمر وعثمان وقضاياهما وقتاوى عبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وقضايا قضاء المدينة
فجمعوا من ذلك ما يسره الله لهم ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتفتيش فما كان منها مجمعا عليه
بين علماء المدينة فانهم يأخذون عليه بنواخذهم وما كان فيه اختلاف عندهم فانهم يأخذون
بأقواها وارجحها اما لكثرة من ذهب اليه منهم او لموافقة لهياس قوى او تخرج صريح من
الكتاب والسنة ونحو ذلك واذ لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم
وتبعوا الاجماع والاختصاص فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب وكان ابراهيم واصحابه
يرون ان عبد الله بن مسعود واصحابه اثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لسروق لا احداثت من
عبد الله وقول ابي حنيفة رضي الله عنه لا وزاي ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة
قلت ان علقمة افقه من عبد الله بن عمرو عبد الله هو عبد الله واصل مذهب فتاوى عبد الله
ابن مسعود وقضاياهما على رضي الله عنه وقداواه وقضاياهما صريح وغيره من قضاة الكوفة فجمع
من ذلك ما يسره الله ثم صنع في آثارهم كما صنع اهل المدينة في آثار اهل المدينة خرج كما خرجوا
فتاخص له مسائل الفقه في كل باب وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة وكان احفظهم
بقضاياهما وعروجهما حديث ابي هريرة و ابراهيم لسان فقهاء الكوفة فاذا سكا ما شئ ولم ينسب اليه احد
فانه في الاكثر منسوب الى احد من السلف صرح بها واجماع ونحو ذلك فاجتمع عليهم ما فقهوا به بلدهما
واخذوا عنهما وعقلوه وخرجوا عليه والله اعلم

باب اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

واعلم ان الله اثنى بعد عصر التابعين نشأ من جملة العلم المجاز لما وعده صلى الله عليه وآله وسلم
حيث قال يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله فانفذوا من اجتهادهم ما هم عليه من صفه الوضوء
والفصل والصلاة والنكاح والبيع وسائر ما يتكثروا وقوعه ورووا حديث النبي صلى الله
عليه وسلم وصحبه واقضايا قضاء البلدان وقتاوى مفتيها رسالوا عن المسائل واجتهدوا في
ذلك كله ثم صاروا كبارا قوم وروى سد اليهم الاصر فذهبوا الى منوال شيوخهم ولم يبالوا في تتبع

الأئمة آتوا والاقتضا آت فقصوا واقتوا ورووا وعلموا وكان صنيع العلماء في هذه الطبقة مناجاة
 وحاصل صنيعهم ان يتسلسل المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا
 ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين علماء منهم انما ما احاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اخبروها واخبروها موقوفة كما قال ابراهيم وقد روى حديث نبى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن المهاجرة والزانية فقبل له اما تهنط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا
 قال بلى ولكن اقول قال عبد الله قال علاقة احب الى وكافال الشعبي وقد سئل عن حديث وقيل انه
 يرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا على من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب البنا فان
 كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من
 المنصوص واجتهادا منهم بآرائهم وهم احسن صنيعا في كل ذلك ممن يحصى بعدهم واكثر اصابة
 واقدام زمانا ووعى علماء فقهين العمل بها الا اذا اختلفوا وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يخالف قولهم مخالفة ظاهرة وانه اذا اختلفت احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة
 رجعوا الى اقوال الصحابة فان قالوا يندخ بعضها او يصرفه عن ظاهره او لم يصرحوا بذلك
 ولكن انفقوا على تركه وعدم القول بوجه فانه كبداء على فيه او الحكم بنسخه او تأويله اتبعوه
 في كل ذلك وهو قول مالك في حديث ولو غ الكلب جاء هذا الحديث ولكن لا ادري ما خفيته
 حكاه ابن الحاجب يعني لم ار الفقهاء يعملون به وانه اذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين في
 مسألة فالمختار عند كل عالم مذهب اهل بلده وشيوخه لانه اعرف بالصحيح من اقوالهم من
 السقيم واوعى للاصول المناسبة لها وقلبه اميل الى فضائلهم وتبعهم هم فذهب عمر وعثمان وعائشة
 وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت واصحابهم مثل سعيد بن المسيب فانه كان احفظهم اعضابا
 عمر وحديث ابى هريرة وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وهيب الله بن عبد الله وامثالهم احق
 بالاخذ من غيره عند اهل المدينة كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولانها ما وى
 الفقهاء وجميع العلماء في كل عصر ولذلك ترى مالكا يلزم محجتهم وقد اشهر عن مالك انه منسك
 باجماع اهل المدينة وعقد البخارى بأبى الاخذ بما انفق عليه الحرمان ومذهب عبد الله بن
 مسعود واصحابه وقضايا على وشريح والشعبي وفتاوى ابراهيم احق بالاخذ عند اهل الكوفة
 من غيره وهو قول علاقة حين مال مسروق الى قول زيد بن ثابت في التشرىك قال هل احد منهم
 اثبت من عبد الله فقال لا ولكن رايت زيد بن ثابت واهل المدينة يشركون فان انفق اهل البلد
 على شئ اخذوا عليه بالنواجذ وهو الذى يقول في مثله مالك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا كذا
 وكذا وان اختلفوا اخذوا باقوالها وارجحها اما لكثرة القائلين به او لموافقة لقياس قوى
 او تحريج من الكتاب السنة وهو الذى يقول في مثله مالك هذا احسن ما همت فاذا لم يجدوا
 فيما حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا الايماء والاقتضاء والهموا في هذه
 الطبقة التدوين فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب بالمدينة وابن جريح وابن عيينة

بحكمه والتورى بالكوفة والربيع بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج الذى ذكرته
 ولما حج المنصور قال لما لك قد علمت ان امر بكيتك هذه التى وضعتها فندخ ثم ابعت فى كل مضر
 من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم بان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال يا امير
 المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسعوا احاديث ورووا روايات واخذ
 كل قوم بما سبق اليهم واتوا به من اختلاف الناس فدع الناس وما اختاراهل كل بلد منهم
 لانفسهم وحكى نسبة هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاور مالكا فى ان يعلق الموطا فى
 الكعبة ويحصل الناس على ما فيه فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل سنة مضت قال وقفت الله يا ابا عبد الله حكا
 السوطى رحمه الله تعالى وكان ما ان ائتمهم فى حديث المدينين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واورقهم اسنادا واعلمهم بقضايهم واقاويل عبد الله بن عمرو عائشة واصحابهم من الفقهاء
 السبعة وبما مثاله قام علم الرواية والفتوى فلما وسد له الامر حدث واقى واقاد واجاد وعليه
 انطبق قول النبی صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا
 يجدون احدا اعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وناهيك بهم ما فجع اصحابه
 رواياته ومختارانه ونقصوا حروها وشرحوها وخرجوا عليها ونكلموا فى اصولها ولا نلها
 وتفرقوا الى المغرب وتواحي الارض فنفع الله بهم كثيرا من خلقه وان شئت ان تعرف حقيقة
 ما قلناه من اصل مذهبه فانظر فى كتاب الموطا تجد كاذبا كرنا وكان ابو حنيفة رحمه الله
 الزمهم بمذهب ابراهيم واقراءه لا يجاوز الاما شاء الله وكان عظيم الشأن فى التخرج على مذهبه
 دقيق النظر فى وجوه التخرج بجاءت مقبلا على الفروع اتم اقبال وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه
 فلخص اقوال ابراهيم من كتاب الآثار لحمد رحمه الله تعالى وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى
 بكر بن ابى شيبة ثم قابله بمذهبه تجده لا يفرق تلك المحجة الا فى مواضع سيرة وهو فى تلك
 السيرة ايضا لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه ذكرا ابو يوسف
 رحمه الله تولى قضاء القضاة ايام هرون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبه والقضاء به
 فى اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصديقا والزمهم درسا محمد بن الحسن
 فكان من خبره انه نفقه على ابى حنيفة وابى يوسف ثم خرج الى المدينة فقرا الموطا على مالك
 ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطا مسئلة مسئلة فان وافق فيها والا فان راى
 طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فلكذلك وان وجد قياسا ضعيفا
 او فخر بها ابتغال نفسه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء ويخالفه عمل اكثر العلماء تركه الى
 مذهب السلف مما يراه ارجح ما هناك وهما لا يزالان على محجة ابراهيم ما امكن لهما كما كان
 ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك وانما كان اختلافهم فى احداثين اما ان يكون لشيوخهما فخر
 على مذهب ابراهيم براحمته فيه او يكون هناك لابراهيم ونظر انه اقوال مختلفة بها الفون فى

ترجع بعضها على بعض فمصنف محمد رحمه الله وجمع راي هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس
 فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الى تلك التصانيف بلفظها وتقريرا ونحوها واناسيا
 واستدلوا لا ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فسمى ذلك مذهب ابي حنيفة رحمه الله وانما عدد
 مذهب ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحدا مع انهم ما يجتهدان
 مطلقا في مخالفة مذهب غيره قليلة في الاصول والفروع لتوافقهم في هذا الاصل ولتدوين مذهبهم
 جميعا في المبسوط والجامع الكبير ونشأ الشافعي رحمه الله في اوائل ظهور المذاهبين وترتيب اصولهما
 وفروعهما فانظر في صلب الاوائل فوجد فيه امورا كبحته عنه عن الجريان في طريقهم
 وقد ذكره في اوائل كتابه الام منها انه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فدخل فيهما الخلل
 فانه اذا جمع طرق الحديث يظهر انه كم من مرسل لا اصل له وكم من مرسل يخالف مسند اقرران
 لا يأخذ بالمرسل الا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الاصول ومنها انه لم تكن قواعد
 الجمع بين المتخالفات مضبوطة عندهم فتطرق بذلك خلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها في
 كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثاله ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو طعن
 على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليقين ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال
 الشافعي اثبت هذا انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية
 للوارث لا تجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الا لاوصية له لوارث وقد قال الله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية واورد عليه اشياء من هذا القليل فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها
 ان بعض الاحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين من وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بابا رائهم
 واتبعوا الامومات واقتدوا بمن قضى من الصحابة فافقوا حسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة
 الثالثة فلم يعملوا بها ظنا منهم انها مخالفة عمل اهل مدینتهم وسنتهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك
 قادح في الحديث او علة مستطعة له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت بعد ذلك عندما معن اهل
 الحديث في جمع طرق الحديث ورحلوا الى اقطار الارض وبحوثهم عن حجة العلم فكثير من الاحاديث
 لا يرويه من الصحابة الا رجل او رجلان ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل او رجلان وهلم جرا
 فخفى على اهل الفقه وظهر في عصر الحفاظ الجاهل بطرق الحديث وكثير من الاحاديث
 رواه اهل البصرة مثلا وسائر الاقطار في غفلة منه فبين الشافعي رحمه الله تعالى ان العلماء من
 الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسئلة فاذا لم يجدوا تسكروا بنوع
 آخر من الاستدلال ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعهم عن اجتهادهم الى الحديث فاذا كان
 الامر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قد حافيه اللهم الا اذا بينوا العلة القادحة مثاله
 حديث الثقلين فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن
 محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت
 الطرق بعد ذلك وهذا وان كانا من الثقات لكنهما ليسا من وسد اليهم الفتوى وهول الناس

عليهم فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل به الشافعي وحديث خبار المجلس فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو هريرة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاشرهم فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك وابو حنيفة هذا علة قاده في الحديث وعمل به الشافعي ومنها ان اقوال الصحابة جفت في عصر الشافعي فكثر وتختلف وتشعبت ورأى كثير منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ورأى السلف لم يزلوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فتركوا العمل بما قولهم ما لم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال ومنها انه رأى قوم من الضعفاء يخطون الراي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي اثبتته فلا يميزون واحدا منهما من الآخر ويجهونه تارة بالاستحسان واعني بالراي ان ينصب مظنة خرج او مصلحة علة للحكم وانما القياس ان يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فابطل هذا النوع اتم ابطال وقال من استحسن فانه اراد ان يكون شارعا كاهل الضد في شرح مختصر الاصول مثاله رشد اليتيم امر في فاقاموا مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة مقامه وقالوا اذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم اليه ماله قالوا هذا استحسان والقياس ان لا يسلم اليه وبالجملة فلما رأى في صنيع الاوائل مثل هذه الامور اخذ الفقه من الراس فاسس الاصول وفرع الفروع وصنف الكتب فاجادوا فادوا اجتماع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشرحا واسند لا لا وتفخر بها ثم تفرقوا في البلدان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والله اعلم

باب اسباب الاختلاف بين اهل الحديث واصحاب الراي

اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالراي ويهابون الفتيا والاستنباط الا بضرورة لا يجحدون منها بدا وكان اكبرهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عبد الله بن مسعود عن شيء فقال في لا كره ان اسئلك شيئا حرمه الله عليك او احرم ما احله الله لك وقال معاذ بن جبل يا ايها الناس لا تهجوا بالبراء قبل نزوله فانه لا ينقل المسلمون ان يكون فيهم من اذا سئل سدد وروى هو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل وقال ابن عمر لما برئ زيد النخعي فتهاه البصرة فلانفت الابقرآن ناطق او سنة قاضية فانك ان فعلت خسر ذلك هلكت واهلكت وقال ابو النضر لما قدم ابوسلمة البصرة اتته انا والحسن فقال الحسن انت الحسن ما كان احب بالبصرة احب الي لقاء منك وذلك انه بلغني انك تفتي برأيت فلا تفتي برأيت الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كتاب منزل وقال ابن المنكدر ان العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده فليطلب لنفسه المخرج وسئل الشعبي كيف كنتم تصنعون اذا سئلتكم قال على الخير وفتت كان اذا سئل الرجل قال لصاحبه افتهم فلا يزال حتى يرجع الى الاول وقال الشعبي ما حدثتكم هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذوه وما قالوه

برأيهم فالفقه في الحديث انخرج هذه الآثار عن آخرها الدارمي فوق شيوخ تدوين الحديث
والاثر في بلدان الاسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية الا كل
له تدوين او صحيفة او نسخة من حاجتهم عوقع عظيم فطاف من ادرك من عظمائهم ذلك الزمان
بلاد الحجاز والشام والامراق ومصر واليمن وخراسان وجعوا الكتب وتبعوا النسخ وامنعوا
في النسخ من غريب الحديث ونواذرا لاثرفاجع باهتمام اولئك من الحديث والآثار ما
يجتمع لاحد قبلهم ونيسر لهم ما لم ينسروا لاحد قبلهم وشاخص اليهم من طرق الاحاديث ثم كثير
حتى كان لكثير من الاحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق ما استتر في
بعضها الا شروعه فواهل كل حديث من القرابة والاستفاضة وامكن لهم النظر في المتابعات
والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على اهل الفتوى من قبل قال الشافعي
رحمه الله تعالى لاحد ائمه اعلم بالانخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب
اليه كوفيا كان ابو بصير يا اوشاميا يحكا ابن الهمام وذلك لانه لم يكن حديث صحيح لا يرويه
الا اهل بلد خاصة كافر اد الشاميين والعراقيين او ادل بيت خاصة كنسخة يريد عن ابي بردة
عن ابي موسى ونسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده او كان الصحابي مقلدا حاملا لم يمهل
عنه الا شروعة قليلون فقل هذه الاحاديث يغفل عنها عامة اهل الفتوى واجهت عندهم آثار
فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل فيما قبلهم لا يهتم بكن الامن جمع حديث بلده
واصحابه وكان من قبلهم يغفلون في معرفة اسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص
اليهم من مشاهدة الحال وتبعية القرائن وامعن هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوه شأ مستقلا
بالتدوين والبحث وناظروا في الحكم بالصححة وغيرها فانكشف عليهم بهذا التدوين
والناظرة ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع وكان سفيان ووكيع واما الهما يجهلون
غاية الاجتهاد فلا يهتمون من الحديث المرفوع المتصل الامن دون القبح حديث كما ذكره
ابوداود السجستاني في رسالته الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين القبح حديث
فايقرب منها بل صرح عن البخاري انه اختصر صحبه من ستمائة القبح حديث وعن ابي داود
انه اختصر ستمائة من خمسمائة القبح حديث وجعل احمد مسنده ميزانا يعرف به حديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فما وجد فيه ولو بطريق واحد من طرقه فله اصل والا فلا اصل له وكان
رؤس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي
شعبة ومسدود وهناد واصل بن حنبل واسحق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي المديني واقرانهم
وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات المحدثين فرجع المحققون منهم بعد احكام في الرواية
ومعرفة مراتب الاحاديث الى الفقه فلم يكن عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد رجل من
مضى مع ما يرون من الاحاديث والآثار المناقضة لكل مذهب من تلك المذاهب فاختدوا
يتبعون احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمجتهدين على قواهد

احكموها في نفوسهم وانا اينها لك في كتاب يسيرة كان عندهم انه اذا وجد في المسئلة قرآن
 ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا كان القرآن مضمنا لوجه فالسنة قاضية عليه فاذا
 لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستفيضاً ودائراً
 بين الصحابة او يكون مقتصراً بأهل بلد أو أهل بيت أو بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة
 والفقهاء او لم يعملوا به ومنى كلن في المسئلة حديث فلا يتبع فيها خلافه اثر من الآثار ولا اجتهد
 احد من المجتهدين واذا افرغوا جهدهم في تتبع الاحاديث ولم يجدوا في المسئلة حديثاً اخذوا
 باقوال جماعة من الصحابة والتابعين ولا يتبعون هوم دون قوم ولا يلدون بلاد كما كان
 يفعل من قبلهم فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شئ فهو المتبع وان اختلفوا اخذوا
 بهديث اعلمهم علماً او اوردتهم ورعاً او اكثرهم او ما اشهر عنهم فان وجدوا شيئاً يستوى فيه قولان
 فهي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك ايضا تأملوا في هومات الكتاب والسنة وإما آتاهما
 واقتضا آتاهما وجعلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذ كانتا متقاربتين بادي الرأي لا يفتقدون في
 ذلك على فواعد من الاصول ولكن على ما يختص الى الفهم ويتابع به المصدر كما انه ليس ميزان
 التواتر عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس كما نبهنا على ذلك في بيان
 حال الصحابة وكانت هذه الاصول مستخرجة من صنيع الاوائل ونصر بها منهم وعن ميمون بن
 مهران قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخطم نظري في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي
 بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة قضى
 بها فان اعياء خرج فسأل المسلمين فقال تاني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى في ذلك بقضاء فرمى بما اجتمع اليه التفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه قضاء فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا فان اعياء ان
 يهدفه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤس الناس ونصارهم فاستشارهم فاذا اجتمع
 رأيهم على امر قضى به وعن شريح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءه شئ في كتاب الله فاقض
 به ولا يلفظ عنه الرجال فان جاءه ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقض بها فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر
 ما اجتمع عليه الناس فخذ به فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد قبلك فاختار اي الامرين شئت ان شئت ان تهتد برأيك لتقدم فتقدم
 وان شئت ان تأخر وتأخر ولا أرى التأخر الا خبر الكوعن عبد الله بن مسعود قال اتى علينا زمان
 لسنا نقضي ولسنا نهنا لك وان الله قد قدر من الامر ان قد بلغنا ما ترون في عرض له قضاء بعد اليوم
 فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل فان جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فليقض فيه بما قضى به الصالحون ولا يقل الى اخافوا في ادي فان الحرام بين واللال بين

وبين ذلك امور مشبهة فدمع ما يربك الى ما لا يربك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامر فكان
في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان لم يكن
فمن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه رايه وعن ابن عباس اما هؤلاء فان تعذبوا او تخففوا
ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وعن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا
يهديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين احذثك عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا وعن الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد
العزيز انه لا راي لاحد في كتاب الله وانما راي الائمة فيما لم ينزل فيه كتاب ولم يغض فيه سنة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راي لاحد في سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
الاعمش قال كان ابراهيم يقول يقوم عن يساره فحدثه عن جميع الزيات عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اقامه عن يمينه فاخذ به وعن الشعبي جاءه رجل يسأله عن شيء فقال كان
ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني انت براك فقال الاتعجبون من هذا اخبرته عن
ابن مسعود يسألي عن رأيي ودينني آثر عندي من ذلك والله لان الفناء لغنيته احب الي من ان
اخبرك برأيي اخرج هذه الآثار كلها الدارمي واخرج الترمذي عن ابي السائب قال كنا عند
وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الراي اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابو حنيفة (١) اهر
مصلحة قال الرجل فانه قد روي عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مصلحة قال رايت وكيعا غضب
غضبا شديدا وقال اقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول ابراهيم ما احب الي من ان
تجسس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس
رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يقولون ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مصلحة من المسائل
التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها حجة بنامهم فوامت هسل او هر سلا
او موقوفا صحيحها او حسنا او صالحا للاعتبار او وجدوا انما من آثار الشيخين او سائر الخلفاء
وقضاة الامصار وفقهاء البلدان او استنبطوا من عموم او ايماء او اقتضاء ففسر الله لهم العمل بالسنة
على هذا الوجه وكان اعظمهم شأننا ووسعهم رواية واعرفهم للحديث مرتبة واعظمهم فقها
احد بن محمد بن حنبل ثم اسحق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع
شيء كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احد بكفي الرجل مائة الف حديث حتى يفتي قال
لا حتى قيل خمسمائة الف حديث قال ارجو كذا في غاية المنتهى ومراده الاقضاء على هذا الاصل
ثم انشا الله تعالى قرنا آخر فرأوا اصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الاحاديث وتعميد الفقه
على هذا الاصل فتفرغوا لفنون اخرى كتهيز الحديث الصحيح المجمع عليه من كبار اهل
الحديث كيزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان واحمد واسحق واحزابهم وكجمع احاديث
الفقه التي بنى عليها فقهاء الامصار وعلماء البلدان مذهبهم وكالحكم على كل حديث بما يستحقه

وكثافة الفائدة من الأحاديث التي لم يروها أو طرأها التي لم يخرج من جهتها الأوائل مما
فيه اتصال أو سند أو رواية فقهية عن فقيه أو حافظ عن حافظ أو هو ذلك من المطالب العلمية
وهؤلاء هم البخاري ومسلم وأبو داود وعبد بن جبر والدارمي وابن ماجه وأبو يعلى والترمذي
والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر وأما لهم وكان
أوسعهم علما عندي وأنفعهم نصيفا وأشهرهم ذكر أرجال أربعة متفاربون في العصر أو لهم
أبو عبد الله البخاري وكان غرضه تجميع الأحاديث الصحاح المستنبضة المنصولة من غيرها
واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها فصنف جامعها الصحيح فوفى بما شرط وبلغنا أن رجلا
من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بفقه
محمد بن إدريس وترك كتابي قال يا رسول الله وما كتابك قال صحيح البخاري لأنه نال
من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم النيسابوري توفى تجميع الأحاديث
الصحيح عليها بين الهدن المتصلة المرفوعة مما استنبط منه السنة وأراد تقريبها إلى الأذهان
وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا وجمع طرف كل حديث في موضع واحد ابتضع
اختلاف المتن ونسب الأسانيد اصرح ما يكون وجمع بين المختلفات فلم يدع لمن له معرفة
بلسان العرب عذرا في الأعراض عن السنة إلى غيرها وثالثهم أبو داود السجستاني وكان همه جمع
الأحاديث التي استدلل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه
وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للعمل قال أبو داود وماذا كرت في كتابي حديثا
أجمع الناس على تركه وما كان منها ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه حلة بيننا بوجه يعرفه
الخاص في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب ولذلك
صرح الفزالي وغيره بأن كتابه كاف للجهل ورابعهم أبو عيسى الترمذي وكأنه استحسن طريقة
الشيخين حيث بين ما لم وما طريفة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كل ما
الطريقين زاد عليها بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفتاها الأمصار فجمع كتابا جامعها
واختصر طرق الأحاديث اختصارا لطيفا فذكر واحد أو مائتين إلى مائة وأربعين من كل حديث
من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكروا بين وجهه الضعف ليكون الطالب على بصيرة
من أمره فيعرف ما يصح للاعتبار بما دونه وذكر أنه مستفيض أو غريب وذكر مذاهب
الصحابة وفتاها الأمصار وسمى من يحتاج إلى التسمية وكفى من يحتاج إلى التسمية فلم يدع
خفاء لمن هو من رجال العلم ولذلك يقال أنه كاف للجهل فممن لآخذ وكان بازاء هؤلاء في عصر
مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ويقولون على الفقه
بناء الدين فلا بد من إسناده وبهايون رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم والرفع إليه حتى
قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا فان كان فيه زيادة أو نقصان كان
على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال إبراهيم أقول قال عبد الله وقال علقمة أحب إلى

وكان ابن مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد وجهه وقال هكذا اوتوهوه
 وقال عمر حين بعث رطبا من الانصار الى الكوفة انكم تاتون الكوفة فتأتون قومالمهم اذير
 بالقرآن فيأتونكم فيقولون قدم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قدم اصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم فيأتونكم فبألو نكم عن الحديث فأفلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابن عون كان الشعبي اذا جاءه شيء اتقى وكان ابراهيم يقول ويقول اخرج هذه الآثار
 الدارمي فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر وذلك انه لم
 يكن عندهم من الاحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الاصول التي اختارها
 اهل الحديث ولم ينسرح صدورهم للنظر في اقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا
 انفسهم في ذلك وكانوا اعتقدوا في انتمهم انهم في الدرجة العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل
 شئ الى اصحابهم كما قال علقمة هل احد منهم اثبت من عبد الله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة افقه من ابن عمر وكان عندهم من
 الفطانة والحسد وسرعة انتقال الذهن من شئ الى شئ ما يقصدون به على تخريج جواب
 المسائل على اقوال اصحابهم وكل مبسر لما خلق له وكل حزب بما لديهم فرحون فهدوا الفقه
 على قاعدة التخريج وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هو لسان اصحابه واعرفهم بأقوال
 القوم واصحابهم فطرافى الترجيع فيأمل في مسألة وجه الحكم فكلما سئل عن شئ واحتاج
 الى شئ رأى فيما يحفظ من تهريجات اصحابه فان وجد الجواب فيها والافتراء على عموم كلامهم
 فأجراه على هذه الصورة او اشارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها وربما كان لبعض الكلام
 ايماء او اقتضاء يفهم المقصود وربما كان للمسألة المصريح بها فطر يحتمل عليها وربما نظروا
 في علة الحكم المصريح به بالتخريج او بالسبب والحذف قادر او حكمه على غير المصريح به وربما
 كان له كلامان لواحدة على هيئة القياس الافتراءى او الشرطى اتجا جواب المسئلة وربما
 كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثال والتشبيه غير معلوم بالحسد الجامع المانع فيرجعون الى اهل
 اللسان ويتكلفون تفصيل ذاتياته وترتيب ادجام مانع له وضبط مبهم وغير مشكك وربما
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح احد الوجهين وربما يكون تخریب الدلائل
 للمسائل خفيا فيبينون ذلك وربما استدلل بعض المخرجين من فعل انتمهم وسكوتهم ونحو ذلك
 فهذا هو التخريج ويقال له القول المخرج لقلان كذا ويقال على مذهب فلان او على اصل فلان
 او على قول فلان جواب المسئلة كذا وكذا ويقال هؤلاء المجتهدون في المذهب وعنى هذا
 الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ المبسوط كان مجتهدا اى وان لم يكن له علم بالرواية
 اصلا ولا الحديث واحد فوقع التخريج في كل مذهب فكثير فأى مذهب كان اصحابه مشهورين
 وسد اليهم القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في
 اقطار الارض ولم يزل ينتشر كل حين واى مذهب كان اصحابه خاملين ولم يولوا القضاء والافتاء

ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين واعلم ان التخريج على كلام الفقهاء وتنبع لفظ الحديث لكل منها اصل اصيل في الدين ولم يرل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما ففهم من يقل من ذاويكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذاويقل من ذلك فلا ينبغي ان يهمل امر واحد منهما بالمرّة كما يفعله عامة القريظين وانما الحق البحت ان يطابق احدهما بالآخر وان يهيجر خلل كل بالآخر وذلك قول الحسن البصري ستسكم والله الذي لا اله الا هو بينهما بين المفاتيح والجلاني فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان يرض ما اختاره وذهب اليه على راي المجتهدين من التابعين ومن بعدهم ومن كان من اهل التخريج ينبغي له ان يهصل من السنن ما يكثر به من مخالفة الصريح الصحيح ومن ان يقول رايه فيما فيه حديث او اثر بقدر الطاقة ولا ينبغي له حديث ان يتعمق في الفوائد التي احكمها اصحابه وليست مما نص عليه الشارع فيرد به حديثا او قياسا صحيحا كروا في ما فيه ادنى شائبة الارسال والافتطاع كما فعله ابن حزم وحديث تخريم المعازف لثائبة الافتطاع في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان مثله انما يصار اليه عند التعارض وكفر لهم فلان احفظ لحديث فلان من غيره فيرجعون حديثه على حديث غيره لذلك وان كان في الآخر الق وجوه من الرجحان وكان اهتمام جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى برؤس المعاني دون الاعتبارات التي يرفها المتعمقون من اهل العربية فاستدلوا لهم بنحو الفاو والواو وتنسديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعقيد وكثيرا ما يعبر الراوي الآخر عن تلك القصة فيأتي مكان ذلك الحرف به حرف آخر والحق ان كل ما يأتي به الراوي فظا هره انه كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر حديث آخر ودليل آخر وجب المصير اليه ولا ينبغي لمخرج ان يخرج قول لا يفسده نفس كلام اصحابه ولا يفهمه منه اهل العرف والعلماء باللفظة ويكون بناءه على تخريج مناط او حمل نظير المسئلة عليها بما يختلف فيه اهل الوجوه وتعارض الآراء ولو ان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة بحالهم هموا بالتظير على التظير لما نفع ورمذا كروا حلة غير ما خرجوه وانما جاز التخريج لانه في الحقيقة من تليد المجتهد ولا يتم الا فيا يفهم من كلامه ولا ينبغي ان يروى حديثا او اثر يطابق عليه كلام القوم لقاعدة استخرجها هو واصحابه كروا حديث المصراة وكسقاط سهم ذوى القربى فان رعاية الحديث او يجب من رعاية تلك الناهضة المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مهما قلت من قول او اصلت من اصل فبلغكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم ومن شواهد ما هي فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطابي كتابه معالم السنن حيث قال راي اهل العلم في زماننا قد حصلوا امرين واتصموا الى فرقين اصحاب حديث وائر اهل فقه ونظر وكل واحدة منهما لا تميز عن اخنها في الحاجة ولا تستغنى عنها في ذلك ما هو من البغية والارادة لان الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو منهار وكل اساس خلا عن بناء ومهارة فهو قفر وخراب

وجدت هذين الفريقين على ما بينهم من الدخا في المحليين والتقارب في المنزلين وعموم الحاجة
 من بعضهم الى بعض وشهول الفاقة اللازمة لكل منهما الى صاحبه اخوانا متجربين على سبيل
 الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين فاما هذه الطبقة الذين هم اهل الحديث والامر
 فان الاكثرين انما كدهم الروايات وجمع الطرق وطلب القريب والشاذ من الحديث الذي
 اكثره موضوع او مقالوب لا يراعون المنون ولا يتفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها ولا
 يستخرجون ركازها وقصصها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالطمع وادعوا عليهم مخالفة
 السنن ولا يطمعون انهم عن مبلغ ما افوه من العلم قاصرون وبسوء القول فيهم آخون واما
 الطبقة الاخرى وهم اهل الفقه والنظر فان اكثرهم لا يخرجون من الحديث الا على اقله ولا
 يكادون يميزون بين صحيحه من سقاه ولا يعرفون جوده من رديته ولا يميزون بين ما بلغهم منه ان
 يستجوابه على خصوص مهم اذا وافق مذاهم التي يتبعونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد
 اصطلموا على مواضع ينسبهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتبه
 عندهم وتعاونوا على الاسن فيما بينهم من غير ثبت فيه او يقين علم به فكان ذلك ذلة من الراوى او هيا
 فيه وهؤلاء وقفنا الله واياهم لو حكى لهم عن واحد عن رؤساء مذاهمهم وزعماء نحلهم قول
 بقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستنبروا له العهدة فتجسد اصحاب ما كان
 لا ينفردون في مذهبه الا ما كان من رواية ابن القاسم واشهبوا ضراهم من نبلاء اصحابه فاذا
 جاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم واضراهم لم يكن عندهم طائل ولا ترى اصحاب ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى لا يقبلون من الرواية عنه الا ما حكاه ابو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية من اصحابه
 والاجلة من تلامذته فان جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذوي روايته قول بخلافه لم يقبلوه
 ولم ينفردوه وكذلك تجد اصحاب الشافعي انما يقولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن
 سليمان المرادي فاذا جاءت رواية خزيمة واطرمي واما لهم لم يلتفتوا اليها ولم ينفردوا بها في
 اقواله وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في احكام مذاهم ائمتهم واساتذتهم فاذا كان هذا
 دأبهم وكانوا لا يقتنعون في امر هذه الفروع والرواية عن هؤلاء الشيوخ الابالونية والتثبت
 فكيف يجوز لهم ان يسهلوا في الامر الاله والخطب الاعظم وان ينواكلوا الرواية والنقل
 عن امام الائمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازمة طاعته الذي يجب علينا التسليم
 لحكمه والانقياد لامره من حيث لا نجد في انفسنا حرجا مما قضاه ولا في صدورنا غلا من شئ
 ابرمه وامضاه ارايت اذا كان الرجل يسهل في امر نفسه ويسامح غرماءه في حقه فيأخذ منهم
 الزيف وينفي لهم من العيب هل يجوز له ان يفعل ذلك في حق غيره اذا كان نائباً عنه كولى
 الضمير ووصي البني ووكيل القائب وهل يكون له ذلك منه اذا فعله الا خيانة للعهد واختارا
 للذمة فهذا هو ذلك اما عيان خمس واما عيان مثل ولكن اقواما عساهم استوعروا طريق الحق
 واستطابوا الدعة في ذلك الخط واحبوا عمالة النبل فاخضروا طريق العلم واقصروا على

تتجوجحروف منترجة من معاني أصول الفقه وهو علم لا يوجد لها شعار لأنفسهم في الرسم
برسم العلم وانحدوها جهة عند لقاء خصومهم ونصبوها ذريعة للخوض والجدال يتناطرون
بها ويتلاطمون عليها وعند التصادرعها قد حكم الغالب بالحديث والنهي فهو الفقيه
المذكور في عصره والرئيس المظلم في ياديه ومصره هذا وقد وسوس لهم الشيطان حيلة
لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في أيديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لأنني
بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصاروه بمنطحات منه واستطهروا بأصول
المتكلمين يتبع لأر مذهب الخوض ومجال النظر فصدق عليهم ابليس ظنه وإطاعه كثير منهم
واتبعوه الأفر بقاء من المؤمنين فبالرجال واليه يقول ابن يذهب بهم وأني يخذلهم الشيطان
عن خطهم وموضع رشدهم والله المستعان انتهى كلام الخطابي

باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الأوائل والآخرين
في الانتساب إلى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في
كونهم من أهل الاجتهاد المطلق أو أهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المنزلتين

اعلم ان الناس كانوا في المائة الأولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بهينه قال
ابو طالب المكي في قوت القلوب ان الكتب والمجموعات محدثة والقول بمقالات الناس والفيا
بمذهب الواحد من الناس وانما ذوقه والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهبه لم يكن الناس
قد ساء على ذلك في القرنين الأول والثاني انتهى بل كن الناس على درجتين العلماء والعامة
وكان من خبر العامة انهم كانوا في المسائل الاجامية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين وبين جمهور
المجتهدين لا يقدرون الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والفعل واحكام الصلاة
والزكاة ونحو ذلك من آياتهم او معلمين بلادهم فيشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة تدرية
استنفوا فيها اي مفسد وجدوا من غير تعيين مذهب قال ابن الهمام في آخر انفقوا بركاتها
يستفتون مرة واحدا ومرة غيره غير ملتزمين مقلدا واحدا انتهى واما العلماء فكانوا على
مرتبتين منهم من آمن في تتبع الكتاب والسنة والآثار حتى حصل له بالقوة القريبة من
الفعل ملكة ان ينصف يقضي في الناس بحججهم في الوقائع غالباً بحيث يكون جوابه اكثر مما
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد يحصل تارة باستقراء الجهد في جمع الروايات
فانه ورد كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في آثار الصحابة والتابعين وتبع التابعين مع
مالا ينفل عنه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بالآثار من معرفة
طرق الجمع بين المختلفات وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين القدوين احمد بن محمد
ابن حنبل واسحق بن راهويه وتارة باحكام طرق التخريج وضبط الأصول المروية في كل باب
باب من مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع جملة صالحة من السنن والآثار كحال الامامين

القدوةين أبي يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسنة ما بهمكن
 به من معرفة رؤس الفقه وامهات مسائله بأدلتها التفصيلية وحصل له غالب الرأي ببعض
 المسائل الاخرى من ادلتها وتوقف في بعضها واحتاج في ذلك الى مشاورة العلماء لانه لم تكامل
 له الادوات كما تكامل للجهتد المطلق فهو مجتهد في البعض غير مجتهد في البعض وقد توارى عن
 الصحابة والتابعين انهم كانوا اذا بلغهم الحديث بعد ما لون به من غير ان يلاحظوا سريطا وبعد
 المائتين ظهر فيهم المذهب للجهتدين بأعيانهم وقل من كان لا يفقه على مذهب مجتهد بعينه وكان
 هذا هو الواجب في ذلك الزمان وسبب ذلك ان المشتغل بالفقه لا يخلو عن حالتين احدهما ان
 يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون من قبل من ادلتها التفصيلية
 ونقدتها وتنقيح اخذها وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له الا بامام يتأسي به
 قد كفي معرفة فرش المسائل وايراد الدلائل في كل باب باب فبستهين به في ذلك ثم يستغل بالنقد
 والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى لارتكاب امر صعب مع امكان الامر السهل
 ولا بد لهذا المقدس ان يستحسن شيئا مسبقا اليه امامه ويستدل عليه شيا فان كان
 استدرا كه اقل من موافقته عدم اعجاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعد فقرده
 وجها في المذهب وكان مع ذلك منتسبا الى صاحب المذهب في الجملة مما تازا عن يتأسي بامام آخر في
 كثير من اصول مذهبه وفروعه ووجد مثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق بالجواب فيها اذ الوقائع
 متتالية والباب مفتوح فباخذها من الكتاب والسنة وآثار السلف من غير اعتماد على امامه
 اسكنها قليلة بالنسبة الى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو المجتهد المطلق المنتسب وثانيهما ان يكون
 اكبرهم معرفة المسائل التي يستفتيه المستفتون مما لم ينسلكم فيه المتقدمون وحاجته الى امام
 يتأسي به في الاصول الممهدة في كل باب اشده من حاجة الاول لان مسائل الفقه متناهية
 متشابهة فروعها تتعلق بأهماتها فلوا بدأ هذا بتقديم اهلهم وتنقيح اقوالهم لكان ملزم لما
 لا يطيقه ولا يتفرغ منه طول عمره فلا سبيل له الى باب الا ان يهمل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ
 للتفريع وقد وجد مثل هذا استدرا كت على امامه بالكتاب والسنة وآثار السلف والقياس
 اسكنها قليلة بالنسبة الى موافقته وهذا هو المجتهد في المذهب واما الحالة الثالثة وهي ان يستفرغ
 جهده اولا في معرفة اولية ما سبق اليه ثم يستفرغ جهده ثانيا في التفريع على ما اختاره
 واستحسنه فهي حالة بعيدة غير واقعة بعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير مما
 لا بد له في علمه الى من مضى من روايات الاحاديث على تشعب متونها وطرقها ومعرفة مراتب
 الرجال ومرتباتهم الحديث وضعفه وجمع ما اختلف من الاحاديث والآثار التنبه لما ياخذ
 الفقه منه او من معرفة غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل التي سبق التسليم فيها
 من المتقدمين مع كثرتها جسد او تباينها واختلافها ومن توجيه افكاره في تميز تلك الروايات
 وعرضها على الادلة فاذا انقضى عمره في ذلك كيف يوفي حق التفريع بعد ذلك والنفس

الانسان وان كانت رغبة طامع معلوم تعجز مساوياه وانما كان هذا مبسرا للطرز الاول
 من المجتهدين حين كان المهدق يبا والعلوم غير متشعبة على انه لم يتيسر ذلك ايضا لانهم من طلبة
 وهم مع ذلك كانوا مقبدين بمناجيتهم معهدين عليهم ولكن لكثرة تصرفاتهم في العلم صاروا
 مستقلين وبالجملة فالذهب للمجتهدين سر الهمة الله تعالى العلماء تبعهم عليه من حيث يشعرون
 اولابشعرون ومن شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زباد الشافعي النخعي في فتاواه حيث
 سئل عن مسئلتين اجاب فيهما باليقيني بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف
 لوجه كلام اليقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل
 التخرج والتجميع واعني بالمنتسب من له اعتبار وتزجيج مخالف للراجع في مذهب الامام
 الذي ينتسب اليه وهذا حال كثير من جهابذة اكابر اهل المذاهب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين
 وسأفقد ذكرهم وترتيب درجاتهم ومنظم اليقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
 لقبه الولي ابو زرعة فقال قلت مرة لشيوخنا الامام اليقيني ما قصير الشيخ تقي الدين السبكي
 عن الاجتهاد وقد استكمل اليه وكيف يقد قال ولم اذكره هو اي شيخه اليقيني استمعاه منه
 لما ردت ان ارتب على ذلك فكنت قلت فما عدى ان الامتناع من ذلك الا للوطائف التي قدرت
 للفقهاء على المذاهب الاربعة وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرم ولاية
 القضاء وامتنع الناس من استفتاءه ونسب اليه البدعة فبسم ووافقتني على ذلك انتهى قلت اما ما
 فلا اضافة ان المانع لهم من الاجتهاد ما اشار اليه حاشا منصميم العلي عن ذلك وان يتركوا الاجتهاد
 مع قدرتهم عليه لفرض القضاء او الاسباب هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقد فيه وقد قدم ان
 الرجوع عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف سألوني نسبتهم الى ذلك نسبة اليقيني
 الى موافقته على ذلك وقد قال الجلال السيوطي في شرح التنبيه في باب الطلاق ما لفظه وما وقع
 للائمة من الاختلاف من تغير الاجتهاد فيصيحون في كل موضع ما ادى اليه اجتهادهم في ذلك
 الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب التنبيه من الاجتهاد بالهل الذي لا ينكره وصرح فيه واحد
 من الائمة بانه وابن الصباغ وامام الحرمين والفرز الى بلقوار تبة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى
 ابن الصلاح من انهم بلقوار تبة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فراده انهم كانت لهم درجة
 الاجتهاد المنتسب دون المستقل وان المطلق كافر به هو في كتابه آداب الفقيه والنووي في شرح
 المذهب نوعان مستقل وفدقة من رأس الاربعانة فلم يمكن وجوده ومنتسب وهو باق الى ان
 تأتي اشراط الساعة الكبرى ولا يجوز انقطاعه شرعا لانه فرض كفاية ومعنى قصر اهل عصر
 حتى تركوه انما كانهم وعصوا باسرهم كما صرح به الاصحاب منهم الماوردي والرويان في
 البحر والنفوي في التهذيب وغيرهم ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقيد كما صرح به ابن
 الصلاح والنووي في شرح المذهب والمسئلة مبسطة في كتابنا المهدي بالرد على من اخلد الى
 الارض دجمل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يخرج هؤلاء عن الاجتهاد المطلق المنتسب من

كونهم شافعية كما صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات ونسبوا ابن السبكي ولهذا استخروا
 في المذهب كتباً واقتروا نداءوا ولوا ولوا وظائف الشافعية كما ولي المصنف وابن الصباغ قدوس
 النظامية بيه دادولي امام الحرمين والفزالي تدريس النظامية نيسابور وولي ابن عبد السلام
 الجايية والطاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد الصلاحية بالهامة لمشهد امامنا الشافعي
 رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك اما من بلغ رتبة الاجتهاد المستقل فانه يخرج
 بذلك عن كونه شافعي ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا يعلم احداً بلغ هذه الرتبة من
 الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري فانه كان شافعيًا ثم استقل بمذهب ولهذا قال
 الرافعي وغيره ولا بعد تفرده وجهها في المذهب انتهى وهي عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة
 رضي الله عنه الا ان كلامه يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعيًا وهو مردود فقد قال الرافعي
 في اول كتاب الزكاة من الشرح تفرداً بن جرير لا يعد وجهها في مذهبه وان كان معدوداً في
 طبقات اصحاب الشافعي قال النووي في التهذيب ذكره ابو عاصم المبادي في الفقهاء الشافعية
 فقال هو من افراد علمائنا واخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الزعفراني انتهى
 ومعنى اتسابه الى الشافعي انه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الادلة وترتيب بعضها
 على بعض ووافق اجتهاده واذا خالف احياً لم يبال بالخالف ولم يخرج عن طريقته الا في مسائل
 وذلك لا يقدح في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد بن اسمعيل البخاري فانه
 معدود في طبقات الشافعية ومن ذكره في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي وقال انه
 تفقه بالحميدي والحميدي تفقه بالشافعي واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في
 الشافعية بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له وذكر الشيخ تاج الدين
 السبكي في طبقاته ما لفظه كل تخريج اطلقه المخرج اطلاقاً فظهر ان ذلك المخرج ان كان ممن يسلب
 عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والفقهاء عد من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه
 كالحمديين الاربعه يعني محمد بن جرير ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر
 فلا يهدأ المأزني وبعده ابن شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروجه الحمددين ولم يقبداً بقيد
 العراقيين والخراسانيين انتهى وذكر السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل السنة
 والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه تفقه بالشيخ ابي اسحق المروزي انتهى قول ابن
 زياد ومن شواهد ما ذكره ايضا ما في كتاب الانوار حيث قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي
 وابي حنيفة ومالك واحمد اصناف احدها الهوام وتقليد هم للشافعي متفرع على تقليد المنتسب
 الثاني بالقول الى رتبة الاجتهاد والجهل لا يهتدوا بهجتدا وانما ينسبون اليه بطريقهم على طريقته
 في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا
 درجة الاجتهاد لسكنهم وقفاً على اصول الامام وحكموا من قياسي ما لم يهتدوا منه وصاعلي مانص
 عليه وهو لا يقدرون له وكذا من يأخذ بقولهم من الهوام والمشهور انهم لا يقدرون في انفسهم

لا لهم مقلدون انتهى كلام الأتوار فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب في زمان واجب في
 زمان آخر مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الاقتصار بما جهل المستقل واجبا ثم صار واجبا
 الاقوال متناقضا متنافيا قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية
 من ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب واجبة فاذا كان الواجب طريق
 متعددة وجب تفصيل طريق من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك
 الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في محصة شديدة بخلاف منها الهلاك وكان يدفعه محصنه طريق
 من شراه الطعام والنفقات القوا كده من الصعرا عوا صليبا ما ينقوت به وجب تفصيل شيء من
 هذه الطرق لا على التعيين فاذا وقع في مكان ليس هنالك صيد ولا قوا كوجب عليه بذل المال في
 شراه الطعام وكذلك كل السلف طريق في تفصيل هذا الواجب وكان الواجب تفصيل طريق
 من تلك الطرق لا على التعيين ثم اندت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب ذلك الطريق
 بخصوصه وكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يومنا هذا كتابة الحديث واجبة لان رواية
 الحديث لا سبيل لها اليوم الا بمرقة هذه الكتب وكان السلف لا يشتغلون باللغة والنحو واللفظ وكان
 لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يومنا هذا معرفة اللغة العربية واجبة بعد
 العلم وعن العرب الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا ينبغي ان القياس وجوب التقليد
 لا مام بهينه فانه قد يكون واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهل في بلاد الهند او بلاد
 ماوراء النهر وليس هنالك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب
 عليه ان يفتي بمذهب ابي حنيفة ويهرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه حينئذ يفتي بمذاهب
 الشريعة ويبقى سدا مهلا بخلاف ما اذا كان في الحرمين فانه متيسره هنالك معرفة جميع
 المذاهب ولا يكفيه ان يأخذ بالظن من غير ثقة ولا ان يأخذ من السنة العوام ولا ان يأخذ من
 كتاب غير مشهور كاذ كر كل ذلك في النهر الفائق شرح كنز الدقائق واعلم ان المجتهد المطلق من
 جميع خمسة من العلوم قال النووي في المنهاج وشرط القاضي مسلم مكلف حرف كره عدل سميع
 بصير ناطق كاف مجتهد وهو ان يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة ومجمله
 ومببسه وناسخه ومنسوخه ومنوال السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الرواية قوة وضعا
 ولسان العرب لفظه ونحوها واقوال الامام من الصحابة ومن بعدهم اجابا واختلافا واقوال القياس
 بأنواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد قد يكون مستغلا وقد يكون منسوبا الى المستقل والمستقل من امتاز
 عن سائر المجتهدين بثلاث خصال كثرى ذلك في الشافعي ظاهرا احدها ان يتصرف في الاصول
 والقواعد التي يستنبط منها الفقه كاذ كر ذلك في اوائل الام حيث عد صنيع الاوائل في استنباطهم
 واستدراك عليهم وكما اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن مشايخه المسكين لشيخ
 حسن بن علي المصممي والشيخ احمد النضلي عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن ابراهيم بن

ابراهيم اللقاني وعبد الرؤف الطبرلاوي عن الجلال ابي فضل السيوطي عن ابي الفضل المرجاني
 اجازة عن ابي الفرج القزويني عن يونس بن ابراهيم الديلمي عن ابي الحسن بن البقر عن
 الفضل بن سهل الاسفرائيني عن الحافظ الطحطاوي عن بكر احمد بن علي الخطيب عن ابن ابي عمير
 الحافظ حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب
 حدثنا ابو حاتم يفي الرازي حدثني يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي الاصل
 قرآن وسنة فان لم يكن قفيا من عليهما واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وصح الاسناد منه فهو سنة والاجماع اكبر من الخبر المفرد والحديث على ظاهره واذا احتمل
 المعاني فاشبه منها ظاهره ولا ما به واذا تكافأت الاحاديث فاحكمها اسنادا اولاهها وليس المنقطع
 بشئ ما عدا منقطع ابن المسيب ولا يقاس اصل على اصل ولا يقال للاصل لم وكيف وانما يقال
 للفرع لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقامت به الحججة انتهى وثانيها ان يجمع الاحاديث
 والآثار فيحصل احكامها وينبى لاخذ الفقه منها ويجمع مختلفها وترجيح بعضها على بعض
 ويقين بعض محتملها وذلك قريب من ثلثي علم الشافعي فيما يرى والله اعلم وثالثها ان يفرع
 التقاريع التي ترد عليه مما لم يسبق بالجواب فيه من القرون المشهود لها بالخبر وباجلته فيكون
 كثير التصرفات في هذه النحصال فاتها على اقرانه سابقا في حلبة رهانه مبرزا في ميدانه
 ونخلة رابسة تناوها وهي ان ينزل له القبول من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من
 المفسرين والمحدثين والاصوليين وحفاظ كتب الفقه ويعض على ذلك القبول والاقبال قرون
 متطاولة حتى يدخل ذلك في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنتسب هو المفتدي المسلم في الخصلة
 الاولى الجارية مجراها في الخصلة الثانية والمجتهد في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية
 وجرى مجراها في التفريع على منهاج تفاريعه ولنضرب لذلك مثلا فنقول كل من تطيب في
 هذه الازمنة المتأخرة اما ان يكون يفتدي باطباء اليونان او باطباء الهند فهو بمنزلة المجتهد
 المستقل ثم ان كان هذا الطبيب قد عرف خواص الادوية وانواع الامراض وكيفية ترتيب
 الاشربة والمعالجين بعقله بأن تنبئه لذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من امره من غير تقليد
 واقتدر على ان يفعل كما فعلوا فيعرف خواص العقاقير التي لم يسبق بالتسكلم فيها وبيان اسباب
 الامراض وعلاماتها ومعالجاتها مما لم يرصده السابقون وزاحم الاوائل في بعض ما تسكلم قل
 ذلك منه او اكثر فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنتسب وان سلم ذلك منهم من غير يقين كامل وكان
 اكثرهم توليد الاشربة والمعالجين من تلك القواعد الممهدة كما كثره تطبيبي هذه الازمنة
 المتأخرة فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك كل من نظم الشعر في هذه الازمنة اما ان يفتدي
 في ذلك باشعار العرب ويختار اوزانهم وقوافيهم واساليب قصائدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة
 المجتهد المستقل ثم ان كان هذا الشاعر مختصا بالانواع من القزل والتشبيب والمدح والهجو والوعظ

واني بالعجب العجيب في الاستعارات والبدع ونحوها مما لم يسبق الى مثله بل تنبه لذلك من
 بعض صنائعهم فاحمد النظر وقاس الشيء بالشيء واقدر على ان يخترع بهرا لم يتكلم فيه من
 قبله واسلو باجددا كنظم المتنوي والرباعي ورعاية الريدف اعني كلمة تامة يبيدها في كل بيت
 بعد القافية يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق وان لم يكن مختصا وانما يتبع
 طرفهم فقط فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من
 العلوم (فان قلت) ما السبب في ان الاوائل لم يتكلموا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي
 تكلم فيها كلاما شافيا وافادوا جاد (قلت) سببه ان الاوائل كان يجمع عند كل واحد منهم
 احاديث بلده وآثاره ولا يجمع احاديث البلاد فاذا تعارضت عليه الادلة في احاديث بلده حكم في
 ذلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما يسر له ثم اجتمع في عصر الشافعي احاديث البلاد
 جميعها فوقع التعارض في احاديث البلاد ومختارات فتهاها مرتين مرة فباين احاديث بلده
 واحاديث بلد آخر ومرة في احاديث بلده واحد فباينها واقصر كل رجل شينغه فجارى من
 الفراسة فانسع الخرق وكثر الشغب وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن
 بحساب فبقوا متحيرين مدهوشين لا يستطيعون سبلا حتى جاءهم تأييد من ربه فألهم الشافعي
 قواعد جمع هذه الاختلافات وقمع لمن بعده بابا واي باب وانقرض المجتهد المطلق المنتسب في
 مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة وذلك لانه لا يكون الا بعد تاجير او اشتغالهم بعلم
 الحديث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد اراد من قال
 ادنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان منهم بهذه
 المنزلة فانه لا بعد تفرد وجهها في المذهب كابي عمرو المعروف بابن عبد البر والقاضي ابي بكر بن
 العربي واما مذهب احمد فكان قليلا قديما وحديثا وكن فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان
 انقرض في المائة التاسعة واضمحلت المذهب في اكثر البلاد اللهم الا الناس قليلون بمصر وبغداد
 ومثله مذهب احمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد من مذهب ابي حنيفة
 الا ان مذهبهم لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب ابي حنيفة
 فلذلك لم يصدا مذهبها واحدا فبما ترى والله اعلم وليس تدوينه مع مذهبه تميزا على من تلقاهما على
 وجههما واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب
 اصوليا ومنكلما وافرهما مفسر القرآن وشارحا للحديث واشدها اسنادا ورواية واقواها ضبطا
 لنصوص الامام واشدها تقيزا بين اقوال الامام ووجوه الاصحاب واكثرها اعتناء بترجيح بعض
 الاقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يفتنى على من مارس المذاهب واشتغل بها وكان اوائل
 اصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقلده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن شريح
 فأسس قواعد التقليد والتفريع ثم جاء اصحابه يمشون في سبيله ويسجون على منواله ولذلك بعد
 من المحدثين على رأس المائةين والله اعلم ولا يفتنى عليه ايضا ان مادة مذهب الشافعي من

الاحاديث والآثار مدونة مشهورة مخدومة ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره من مادة مذهبه كتاب الموطأ وهو وان كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهبه وصحح البخاري وصحح مسلم وكتب ابى داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ثم مسند الشافعي وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنن للبيهقي واما البخاري فانه وان كان منتسبا الى الشافعي موافقا له في كثير من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد ما تفرده من مذهب الشافعي واما ابو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان الى احمد واسحق وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله اعلم وامام مسلم والعباس الاصم جامع مسند الشافعي والذين ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه واذا اخطت بما ذكرناه اوضح عندك ان من حاد مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد المطابق وان علم الحديث وقد ادى ان يناصح لمن لم يتطفل على الشافعي واصحابه رضى الله تعالى عنهم وكن طفيلاهم على ادب * فلا رى شافعا سوى الادب

﴿ باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة ﴾

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا بعمينا وشيئا لا وحدث فيهم امور منها الجدل والخلاف في علم الفقه وتفصيله على ما ذكره القراني انه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين افضت الخلاف الى قوم تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والاحكام فاضطروا الى الاستعانة بالفقهاء والى استصحابهم في جميع احوالهم وقد كان بقي من العلماء من هو مستمر على الطراز الاول وملازم صف الدين فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا فرأى أهل تلك الاعصار غير العلماء واقبال الأئمة عليهم مع اعراضهم فاشتروا الطلب العلم توصيلا الى نيل العز ودرك الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا مطلوبين طالبين وبعد ان كانوا اعزة بالاعراض عن السلاطين اذلة بالاقبال عليهم الامن وفقه الله وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام واكثروا القول والقبيل والايراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع ذلك منهم بموقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى من مذهب الشافعي وابى حنيفة فترك الناس الكلام وفتنوا العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وابى حنيفة على الخصوص وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان واحمد بن حنبل وغيرهم وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير عال المذاهب وتمهيد اصول الفتاوى واكثروا فيها التخصيص في الاستنباطات ورتبوا فيها انواع المجادلات والتصنيفات وهم مستهترون عليه الى الان لسانندرى ما الذي قدر الله تعالى فيها بعد ما من الاعصار انتهى حاصله واهل افى وجدت اكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين ابى حنيفة والشافعي على هذه الاصول المذكورة في كتاب البردوي ونحوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخترجة على قولهم وعندى ان المسئلة القائلة بان الخاص مبين ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العام قطعي كالخاص

وان لا ترجع بكثرة الرواة وانه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسحاب الراي ولا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب الامر هو الوجوب البتة وامثال ذلك اصول مخرجة
على كلام الائمة وانها لا تصح بها رواية عن ابي حنيفة وصاحبيه وانه ليست المحافظة عايمها
والشك في جواب ما ورد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطهم كما فعله البردوي وغيره
احق من المحافظة على خلافها والجواب عنها ما ورد عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه
البيان وخروجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى واسجدواوا ركعوا وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وحيث لم يقولوا بقرينة
الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بيا بالآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى واسجدواوا ركعوا
ومسحه صلى الله عليه وآله وسلم على ناصيته حيث جعلوه بيا بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
الآية وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا الآية وقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وما لحقه
من البيان بعد ذلك فسكاهم والجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام قطعي
كالخاص وخروجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى فاقروا ما تبسروا من القرآن وقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب حيث لم يجعلوه مخصصا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
فيا سقت العيون العشر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق
صدقة حيث لم يخصه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فما استيسر من الهدى وانما
هو الشاة فما فوقه بيان النبي صلى الله عليه وسلم فنكفوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا عبرة
بمفهوم الشرط والوصف وخروجوه من صنيعهم في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية ثم
ورد عليهم كثير من صنائعهم كفوله صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة زكاة فنكفوا في الجواب
واصلوا انه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسحاب الراي وخروجوه من صنيعهم
في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث التمهقة وحديث عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا
فنكفوا في الجواب وامثال ما ذكرنا كثيرا لا يحق على المنتفع ومن لم يتبع لا تنكفه الاطلافة
فضلا عن الاشارة ويكفي دليل على هذا قول المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث من
اشهر بالضبط والرد له دون الفقه اذا انسحاب الراي كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى
ابن ابيان واختاره كثير من المتأخرين وذهب الكرخي ونبه كثير من العلماء الى عدم اشتراط
فقه الراي لتقديم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان
خبر الواحد مقدم على القياس الا ترى انهم عملوا بخبر ابي هريرة رضي الله عنه في الصائم اذا اكل
او شرب ناسيا وان كان مخالفا لقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية اقبلت بالقياس
ويرشدك ايضا اختلافهم في كثير من النسخ يجهات اخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض
وفي حديث بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضعيفة
فهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المخرج وبين ما هو قول في

الطبيعة ولا يحصل معنى قولهم على تخريج السكر حتى كذا وعلى تخريج الطحاوي كذا ولا يجز
 بين قولهم قال ابو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسئلة على قول ابى حنيفة وعلى اصل ابى
 حنيفة كذا ولا يصح الى ما قاله المحققون من الخنفين كابن الهمام وابن نجيم في مسئلة العشر في
 العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء ميلافى التيمم وامثالهما ان ذلك من تخريجيات الاصحاب
 وليس مذهبنا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلانية
 المذكورة في مبسوط السرخسي والهداية والبيان ونحو ذلك ولا يعلم ان اول من اظهر ذلك فيهم
 المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشجدا لاذهان الطالبين
 اول غير ذلك والله اعلم وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما هدهنا في هذا الكتاب
 ووجدت بعضهم يزعم ان هناك فرقتين لاثالثهما الظاهرية واهل الرأي وان كل من قاس
 واستنبط فهو من اهل الرأي كلا بل ليس المراد بال رأى نفس الفهم والعقل فان ذلك لا يغفل من
 احد من العلماء ولا الرأي الذي لا يعتمد على سنة اصلا فانه لا يتجمله مسلم البتة ولا القدرة على
 الاستنباط والقياس فان احمد واسحق بل الشافعي ايضا ليسوا من اهل الرأي بالاتفاق وهم
 يستنبطون وقيسون بل المراد من اهل الرأي قوم فوجهوا بهد المسائل المجمع عليها بين المسلمين
 او بين جمهورهم الى التخريج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثر اصهرهم حمل النظر على
 النظر سبب والرأى اصل من الاصول دون تتبع الاحاديث والآثار والظاهرى من لا يقول
 بالقياس ولا بآثار الصحابة والتابعين كذا ودوا بن حزم وبينهما المحققون من اهل السنة كاحمد
 واسحق منها انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب الخلل وهم لا يشعرون وكان
 سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجاهلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المراجعة في الفتوى كان كل من
 افتى بشئ فوقف في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بالمصير الى تصريح رجل من المتقدمين
 في المسئلة وايضا جوار القضاة فان القضاة لما جارا اكثرهم ولم يكونوا امناء لم يقبل منهم الا ما لا
 يريب العامة فيه ويكون شيا قد قيل من قبل وايضا جهل رؤس الناس واستفتاء الناس من
 لا علم له بالحديث ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهرا في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه
 ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت يدهى غير المجتهدين فيها وفي ذلك الوقت تبتوا على التعصب والحق
 ان اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسباب في المسائل التي ظهر فيها اقوال الصحابة في الجانبين
 تكبيرات التشرىق وتكبيرات العيد ونكاح المحرم وشهادة ابن عباس وابن مسعود
 والاختفاء بالسحابة وآمين والاشفاع والابتناء في الاقامة ونحو ذلك انما هو في ترجيح احد
 القولين وكان السلف لا يختلفون في اصل المشروعية وانما كان خلافهم في اولى الامر
 وتطيره اختلاف القراء في وجوه القراءات وقد علموا كثيرا من هذا الباب بان الصحابة
 يختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك لم يرزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل
 الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة ويعملون في بعض الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة

المذاهب في هذه المواضع الا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف بقول احدهم هذا احوط
وهذا هو المختار وهذا احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر في المبسوط وآثار محمد رحمه
الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فذاولوا الخلاف
وبنوا على مختار ائمتهم والذي يروى عن السلف من تأكيد الاخذ بمذهب اصحابهم وان
لا يخرج منها مجال فان ذلك الامر جلي فان كل انسان يحب ماء ومختار اصحابه وقومه حتى في
الزى والمطاعم او اصوله ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب فظن البعض نهضبا
دينيا حاشاهم من ذلك وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسطة ومنهم من
لا يقرأها ومنهم من يجهل بها ومنهم من لا يجهل بها ومنهم من كان يفتي في الفجر ومنهم من
لا يفتي في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والعاقص والقيء ومنهم من لا يتوضأ من ذلك
ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من
يتوضأ مما سته النار ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من كل طعم الا بل ومنهم
من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه
والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية وغيرهم وان كانوا
لا يتركون البسطة لامر او لاجرها وصلى الرشيد اماما وقد احتجم فصلى الامام ابو يوسف
خلفه ولم يعد وكان افتاء الامام مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يرى الوضوء
من الرعاف والحجامة فقليل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل يصلي خلفه
فقال كفى لا يصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابا يوسف ومحمد اذا كانا
يكبران في العبد بن تكبير ابن عباس لان هارون الرشيد كان يحب تكبير جده وصلى الشافعي
رحمه الله تعالى الصبح قريبا من مقبرة ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يفتي ناديا به وقال
ايضا رجلا يهدونا الى مذهب اهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى للتصور وهارون
الرشيد ما ذكرنا عنه سابقا وفي البرازية عن الامام الثاني وهو ابو يوسف رحمه الله تعالى انه
صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس ونفر قوائم اخبر بوجود فارة مبنية في بئر الحمام
فقال اذا تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذ بلغ الماء قلين لم يحمل خبثا اثنى ومنها ان اقبل
اكثرهم على التعمقات في كل فن فذهب من زعم انه يؤسس علم ابناء الرجال ومعرفة مراتب
الجرح والتعديل ثم خرج من ذلك الى التاريخ قديمه وحديثه ومنهم من تفحص عن نوادر
الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول الفقه
واستنبط كل لصاحبه قواعد جديدة واراد فاسد نصي واجاب فتقصي وعرفه وقسم فحسب
وطول الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب بفرض العمور المستبعدة التي من
حتها ان لا ينهض لها جائل وسحب العمومات والايهات من كلام المخرجين فن دونهم مما
لا يرتفع استماعه عالم ولا جاهل وفقته هذا الجدال والخلاف والتعمق قريبه من الفتنه الاولى

حين تشاجر وافي الملك وانصر كل رجل لمصاحبه فكما اعقبت تلك ملكا مضوضا ووفائع صبا
 عبادك ذلك اعقبت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا وهما ماله من ارجاء فتشأت بسدهم قرون
 على التقليد الصريف لا يعيزون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالنفس فيه يومئذ هو
 الثرثار المنشد الذي حفظ اقوال الفقهاء فزعمها ووضعه فيها من غير تميز وسردها بشقة
 شذوية والمحدث من عدا الاحاديث صعبها وسقيها وهرأها كهراء الاماء بقوة طيبه
 ولا اقول ذلك كايام طردا فان الله طائفة من عباده لا يضرمهم من خذلهم وهم
 حجة الله في ارضه وان قلوبهم لم يأت قرن بعد ذلك الا وهوا كثر قننه واوفر
 تقليد او اشد انزاعا لادانة من صدور الناس حتى اطمأنوا
 بترك الخوض في ارض الدين وبأن يقولوا اننا وجدنا آباءنا على
 امة واننا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى
 وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان
 وهذا آخر ما اردنا ليراده في هذه
 الرسالة المسماة بالانصاف في بيان
 اسباب الاختلاف والجدل
 تعالى او لا و آخر
 وظاهر او باطنا

﴿ تم ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بث سيدنا محمداً إلى العرب والعجم ليستضيروا به في الظلمات وينال بسببه معالي المقامات من كل أهل عوالمهم واشهد أن لا إله إلا الله وحده وأن محمداً عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلم ﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الضعيف المقتصر إلى رحمة رب الكرم صلى الله بن عبد الرحيم صانه الله تعالى عما شانه واصليح باله وحاله وشانه هذه رسالة ﴿ مهتمة عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد ﴾ جلاني على نهر برها سؤال بعض الاصحاب عن مسائل مهمة في ذلك الباب

﴿ باب في بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه واقسامه ﴾

حقيقة الاجتهاد هي ما يفهم من كلام العلماء استقراغ الجهد في ادراك الاحكام الشرعية الشرعية من ادلتها التفصيلية الرجعة كليتها إلى أربعة أقسام الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويفهم من هذا انه اعم من ان يكون استقراغاً في ادراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء السابقين او اللاحقين في ذلك او خالف ومن ان يكون ذلك باهانة البعض في التنبيه على صور المسائل والتنبيه على ما أخذت الاحكام من الأدلة التفصيلية او بغیر اعانة منه في ائتن فيمن كان موافقاً لشيخه في اكثر المسائل لكنه يعرف لكل حكم دليلاً ويطمئن قلبه بذلك الدليل وهو على بصيرة من أمره انه ليس بمجتهد ظن فاسد وكذلك ما ظن من ان المجتهد لا يوجد في هذه الأزمنة اعتماداً على الظن الاول بناء على فاسد وشرطه انه لا بد له ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام ومواقع الاجماع وشرائط القياس وكيفية النظر وعلم العربية والناسخ والمنسوخ وحل الرواة ولا حاجة إلى الكلام والفقه قال القرطبي انما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسة الفقه وهي طريق تهصيل الدراية في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله عنهم ذلك قلت هذا إشارة إلى ان الاجتهاد المطلق المنسوب لا يتم الا بمعرفة خصوص المجتهد المستقل وكذلك لا بد للمستقل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين وتبعهم في ابواب الفقه وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوط في كتب الاصول ولا بأس ان يورد كلام البيهقي في هذا الموضع قال البيهقي والمجتهد من جمع خمسة أنواع من العلم علم كتاب الله عز وجل وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبار علماء السلف من اجماهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذا لم يجد صريحاً في نص كتاب او سنة

او اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب النافع والمنسوخ والمجهل والمفصل والخاص والعام
 والمحكم والمتشابه والسكرامة والتحريم والاباحة والذنب والوجوب ويعرف من السنة هذه
 الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسنود والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب
 وترتيب الكتاب على السنة حتى لو وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب يهتدى الى وجهه فحمله
 فان السنة بيان الكتاب ولا يخالفه وانما يجب معرفة ما ورد منها في احكام الشرع دون ما عداها
 من الفصص والاخبار والمواظ وكذلك يجب ان يعرف من علم اللغة ما اتى في كتاب او سنة في
 امور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب وينبغي ان يتخرج فيها بحيث يقف على مرام
 كلام العرب فيما يدل على المراد من اختلاف المحال والاحوال لان الخطاب ورد بلان العرب
 فمن لم يعرف لا يقف على مراد الشارع ويعرف اقاويل الصحابة والتابعين في الاحكام ومفهوم
 فتاوى فقهاء الامة حتى لا يقع حكمه مخالفا لافواههم فيكون فيه خرق الاجماع واذا عرف من
 كل من هذه الانواع معظمه فهو جليل مجتهد ولا يشترط معرفة جميعها بحيث لا يشذ عنه شيء
 منها واذا لم يعرف نوعا من هذه الانواع فسيبلة التقليد وان كان متبعا في مذهب واحد من آحاد
 ائمة السلف فلا يجوز له تقلد انقضائه ولا التمسك للثنية او اذا جمع هذه العلوم وكان مجابا للاهواء
 والبسوع مدرعا بالورع محترزا عن السكابر غير مصر على الصغائر جازله ان يتقلد انقضائه
 وينصرف في الشرع بالاجتهاد والقوى ويجب على من لم يجمع هذه الشرائط تقليده فيما ينه له
 من الطوائف انتهى كلام البغوي وقد صرح الرافعي والنووي وغيرهما بمن لا يخصص كثرة ان
 المجتهد المطلق الذي هو تفسيره على قسمين مستقل ومنسب ويظهر من كلامهم ان المستقل
 يمتاز عن غيره بثلاث خصال احداها التصرف في الاصول التي عليها بناء مجتهداته وثانيها
 تتبع الآيات والاحاديث والآثار لمعرفة الاحكام التي سبق بالجواب فيها واختيار بعض الادلة
 المتعارضة على بعض وبيان الراجح من محملاته والتنبيه لما اخذ الاحكام من تلك الادلة والذي
 نرى والله اعلم ان ذلك ثلثا علم الشافعي رحمه الله تعالى والثالثا الكلام في المسائل التي لم يسبق
 بالجواب فيها اخذ من تلك الادلة والمنسب من سلم اصول شيخه واستعان بكلامه كثير في تتبع
 الادلة والتنبيه لما اخذ وهو مع ذلك مستيقن بالاحكام من قبل ادلتها قادر على استنباط المسائل
 منها قل ذلك منه او اكثر وانما اشترط الامور المذكورة في المجتهد المطلق واما الذي هو دونه في
 المرتبة فهو مجتهد في المذهب وهو متقدم لامامة فيما ظهر فيه نصه لكنه يعرف قواعد امامه وما
 بنى عليه مذهبه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه نصا اجتهد فيها على مذهبه وخرجها من اقواله
 وعلى منواله ودونه في المرتبة مجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه المتسكن من ترجيح
 قول على آخر ووجه من وجوه الاصحاب على آخر والله اعلم

باب في بيان اختلاف المجتهدين

اختلفوا في اصول المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا فاطح فيها هل كل مجتهد فيها مصيب او

المصيب فيها واحد قال بالاول الشيخ ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر وابو يوسف ومحمد
 ابن الحسن وابن شريح ونقل عن جمهور المتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة وفي كتاب الخراج
 لابي يوسف اشارات الى ذلك وتارب التصريح وبالثاني قال جمهور الفقههاء ونقل عن الاثمة
 الاربعة وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي قال البيضاوي في المنهاج
 اختلف في صواب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا عليه دليل قطعي او
 ظني والاختار ما صح عن الشافعي ان في المصادقة حكما معينا عليه اشارة من وجدها اصاب ومن
 فقدتها اخطأ ولم يأنم لان الاجتهاد مسوق بالدلالة لانه طلبها والدلالة من آخره عن الحكم فلو تضمنت
 الاجتهاد ان لا يجمع التقيضان ولانه قال عليه الصلاة والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطأ
 فله اجر واحد قيل لو تعين الحكم فالمخالفة له لم يحكم بما انزل الله فيقتضي لقوله تعالى ومن لم يحكم
 بما انزل الله فأولئك هم الفاسقون قلنا امر بالحكم بما ظنه وان اخطأ بالحكم بما انزل الله قيل
 لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر رضي الله عنه زيدا قلنا لم يميز قوله
 المبطل والمخطئ ليس بمبطل انتهى كلام البيضاوي قوله لكل صورة حكم الخ قلنا حكم على
 الغيب بلا دليل قوله ما صح عن الشافعي ان في المصادقة الخ قلنا معناه في كل حادثة قول هو اوفق
 بالاصول واعتقد في طرف الاجتهاد وعليه اشارة ظاهرة من دلائل الاجتهاد من وجدها اصاب
 ومن فقدتها فقد اخطأ ولم يأنم وذلك لانه نص في اوائل الام بان العالم اذا قال للعالم اخطأت فعناه
 اخطأت الملك السيد الذي ينبغي للعلماء ان يسلكوه وبطل فلك ومثله بامثال كثيرة او معناه
 اذا كان في المسئلة خبر الواحد فقد اصاب من وجده واخطأ من فقدته وهذا ايضا مبسوط في الام
 قوله لان الاجتهاد مسوق الى آخره قلنا بعدنا الله تعالى بان نعمل ما يؤدي اليه اجتهادنا فطلب
 الذي نعمله اجالا لنحيط به تفصيلا لقوله لا يجمع التقيضان قلنا هو كتحصيل الكفارة كل
 واحد منها واجب وليس بواجب قوله من اصاب فله اجران قلنا هذا عليكم لاكم لان اخطأ
 الذي بوجوب الاجر لا يكون معصية فلا بد ان يكونا حكمين لله تعالى احدهما افضل من الآخر
 كالعزيمة والرخصة او هذا في القضاء ولا بد ان يتحقق في الخارج اما قول المدعي او المنكر
 قوله امر بالحكم بما ظنه الخ قلنا اعتراف بمقصودنا قوله والمخطئ ليس بمبطل قلنا لما لم يكن
 مبطلا لم يكن مخالفا للحق لان كل مخالف للحق مبطل وماذا بعد الحق الا الضلال والحق ان
 ما نسب الى الاثمة الاربعة قول يخرج من بعض نصريحاتهم وليس نصامتهم وانه لا خلاف
 للامة في تصوير المجتهدين فيما خيرة نصا او اجماعا كاقراءات السبع وصيغ الادعية والوتر
 بسبع وتسع واحدى عشرة فكذلك لا ينبغي ان يخالفوا فيما خيرة دلاله والحق ان الاختلاف
 اربعة اقسام احدها ما تعين فيه الحق قطعا ويجب ان ينقض خلافة لانه باطل يقينا وثانيها ما تعين
 فيه الحق بغالب الرأي وخلافه باطل قلنا وثالثها ما كان كلا طرفي الخلاف غيرا فيه بالاطم
 ورابعها ما كان كلا طرفي الخلاف غيرا فيه بغالب الرأي تفصيل ذلك انه ان كانت المسئلة مما

ينقص فيها قضاء القاضي بان يكون فيها نص صحيح فيها معروف من النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فكل اجتهاد خلافه فهو باطل نعم بما يهذر به جهل نصح صلى الله عليه وسلم الى ان يبلغ
 وتقوم الحجة وان كان الاجتهاد في معرفة واقعة قد وقعت ثم اشبه الحال مثل موت زيد وحياته
 فلا جرم ان الحق واحد نعم بما يهذر المخطئ باجتهاده وان كان الاجتهاد في امر فوض الى تهمري
 المجتهد وكان المأخذ ان متقار بين وليس واحد منهما بعيدا عن الاذهان جدا بحيث يرى ان
 صاحبه مقصر قد خرج من عرف الناس وعادتهم فالمجتهدان مصيبان مثل رجلين قبيل لكل
 واحد منهما أعطى كل فقير وجده درهمان مالي قال كيف اعرف انه فقير قبيل اذا اجتهدت في
 تتبع قرائن الفقر ثم اتاك الثلج انه فقير فأعطته فاختلغا في رجل قال احدهما هو فقير وقال الآخر
 لا والمأخذ ان متقار بان يسوغ الاخذ بهما فهم مصيبان لانه ما دار الحكم الاعلى من يخفى في تهمريه
 انه فقير وقد وقع في تهمريه ذلك من غير تقصير ظاهر بخلاف ما اذا اعطى تاجرا كبيرا له خدم
 وحشم فان القائل بفقره يعدمه سرا ولا يسوغ الاخذ بالشبهة التي ذهب اليها فهنا مقامان
 احدهما انه فقير في الحقيقة ام لا ولا شبهة ان الحق فيه واحد وان التقضين لا يجتمعان والثاني
 ان من اعطى غير الفقير على ظن فقره هل هو مطيع ام لا ولا شبهة انه مطيع نعم من وافق ظنه
 الحقيقة قد نال حظا وافرا وان كان الاجتهاد في اختيار ما خيره كالحرف القرآن وصيغ الادعية
 وكذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجوه تسهيل على الناس مع كونها كلها حاوية
 لاصل المصلحة فالمجتهدان مصيبان فهذا كله بين لا ينبغي لاحد ان يتوقف فيه ومواقع
 الاختلاف بين الفقهاء ومعظمها امور احدها ان يكون واحد قد بلغه الحديث والآخر
 لم يبلغه والمصيب ههنا منهين والثاني ان يكون عند كل واحد احاديث وآثار متخالفة
 وقد اجتهد في تطبيق بعضها ببعض او ترجع بعضها على بعض فادى اجتهاده الى حكم فيجاء
 الاختلاف من هذا القبيل والثالث ان يختلفوا في تفسير الالفاظ المستعملة وحدودها الجامعة
 للمادة او معرفة اركان الشيء وشروطه من قبيل السير والحدف وتخرج المناط وصدق ما وصف
 ومقاعما على هذه الصورة الخاصة او لطيف الكناية على جزئياتها ونحو ذلك فادى اجتهاد كل
 واحد الى مذهب والرابع ان يختلفوا في المسائل الاصولية وينتزع عليه الاختلاف في الفروع
 والمجتهدان في هذه الاقسام مصيبان اذ كان مأخذاهما متقار بين بالمعنى الذي ذكرنا والحق
 ان المسائل المذكورة في كتب اصول الفقه على تسعين قسم هو من باب تتبع لغة العرب كالخاص
 والعام والنص والظاهر ومثله كمثل قول اللغوي هذا الاسم نكرة وذلك معرفة وهذا علم وذلك
 اسم جنس والفاعل مرفوع والمفعول منصوب وليس في هذا القسم كثير اختلاف وقسم هو من
 باب تقرير الذهن الى ما يفعله العاقل بسليقة تفصيله انما اذا التفت الى عاقل كتابا عتيقا قد
 تغير بعض حروفه وامرته بقراءته فانه لا بد اذا اشتبه عليه شيء يتبع القرائن ويتهمري
 الصواب ويرى ما يختلف عاقلان في مثل ذلك واذا عن العاقل طريقان كيف يتبع الدلائل

وينفص عن المصالح ويختار الأرجح والأقل شرافة كذلك الأول لما ورد عليهم أحاديث
 مختلفة أجلا قد ارجح نظرهم في ذلك فافضى اجتهادهم الى الحكم على بعضها بالنسخ وتطبيق بعضها
 ببعض وترجح بعضها على بعض وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها اتخذوا
 الظاهر بالنظر واستنبطوا العلل وبالجملة فكانت لهم صنائع اندفعوا اليها بسليقتهم المخلوقة فيهم كما
 يندفع العائل في امرين له فارد قوم ان يسردوا صنائعهم التي ذكروها مفصلة في كتبهم
 او اشاروا اليها في ضمن كلامهم او خرجت من مسائلهم وان لم يذكروها وتلقت عقول الخلف
 اكثر صنائعهم بالقبول لما جيلوا عليه من السليقة في مثل ذلك ثم صارت امورا مسلمة فيما
 بينهم وعلى قياس ذلك لما افرغوا جهدهم في رواية الحديث ومعرفة الصحيح من السقيم
 والمستفيض من الغريب ومعرفة احوال الرواة جرحا وتعديلا وكتابة كتب الحديث
 وتصحيحها جسروا في تلك المبادئ بسليقتهم المخلوقة في عقولهم ثم جاء قوم آخرون وجعلوا
 صنائعهم تلك كليات مدونة وهن فائدة جليلة هي ان من شرط العمل بعمل هذه المقدمات الكلية
 ان لا تكون الصورة الجزئية التي يقع فيها الكلام مما سبق الى العقلاء فيها حكم الكليات لانه
 كثير اما يكون هناك قرائن خاصة تفيد غير حكم الكليات واصل الجدل هو اتباع الكليات
 واثبات حكم قد قضى العقل الصراح بخلافه لخصوص المقام كما اذا رأيت حجرا وايقنت انه حجر
 فجاء الجدل فقال الشئ اعلم باللون والشكل ونحوهما وهذه الصورة قد تشابه الاشياء فيها
 ففقد ذلك اليقين بأمر كلي ولا يعلم المسكين ان اليقين الحاصل في هذه الصورة الخاصة اكبر من
 اتباع الكليات فبالان تفرق اقوالهم عن صريح السنة والاختلاف في هذا القسم راجع الى
 التحري وسكون التلبس بالجملة لاختلاف في اكثر اصول الفقه راجع الى التحري واطمئنان
 القلب بمناهدة القرائن وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ان التكليف راجع الى
 ما يؤدى اليه التحري في مواضع من كلامه منها قوله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم تظفرون
 واضحاكم يوم تضعفون قال الخطابي معنى الحديث ان الخطأ موضع عن الناس فيما كان سيده
 الاجتهاد فلان قوما يستندوا قلم يروا الحلال الابد ثلاثين فلم يظفروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت
 عندهم ان الشهر كان تسعا وعشرين فان هو منهم وفطرهم ماض ولا شئ عليهم من وزر او عتب
 وكذلك في الحج اذا اخطوا يوم عرفته فانه ليس عليهم اعادته ويحجزهم اضحاكم ذلك وانما هذا
 تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده ومنها قوله الخاكم اذا اجتهدوا فاصاب قله اجران واذا
 اجتهدوا فخطأ قله اجر وكل من استقرى نصوص الشارع وقبوا به حصل عنده قاعدة كلية وهي
 ان الشارع قد ضبط انواع البر من الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها مما
 اتبعت الملل عليه بانها المضبط فشرع لها اركان وشروط وآداب ورضع لها مكروهات ومفسدات
 وجوائز واشبع القول في هذا حتى الاشباع ثم لم يبعث عن تلك الاركان وغيرها جهود جامعة
 مانعة كثير بهتوا كلما حصل عن احكام جزئية تتخلل تلك الاركان والشروط وغيرها ما عاها

على ما يفهمون في نفوسهم من الالفاظ المستعملة وارشدتهم الى رد الجزئيات نحو الكليات ولم
يزد على ذلك اللهم الا في مسائل قليلة لاسباب طارئة من طاج القوم ونحوه فشرع غسل الاعضاء
الاربعة في الوضوء ثم لم يجد الفسل بمجد جامع مانع يعرف به ان الدلائل داخل في حقيقته ام لا وان
اسئلة الماء داخلة فيها ام لا ولم ينسج الماء الى مطلق ومقبول لم يبين احكام البئر والقدير ونحوهما
وهذه المسائل كلها كثيرة الوقوع لا يتصور عدم وقوعها في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ولما
سأله السائل في قصة بئر ضاحية وحدث القديس لم يزد على الرد الى ما يفهمونه من اللفظ وبما ادونه
فيما بينهم ولهذا المعنى قال سفيان الثوري ما وجدنا في امر الماء الاسعة ولما سألته امرأة عن
الثوب يصيبه دم الطيضة لم يزد على ان قال خبته ثم اقرب صبه ثم انضجه ثم صلى فيه فلم يأت بأكثر
مما عندهم وامر بالسنة الى القبلة ولم يلمناطريق معرفة القبلة وقد كانت الصحابة يسافرون
ويجتهدون في امر القبلة وكانت لهم حاجة شديدة الى معرفته طريق الاجتهاد فهذا كله تفويضه
مثل ذلك الى رأيهم وهكذا اكثر فتاواه صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى على منصف لبيب
وقد فهمنا من تتبع احكامه انه راعى في ترك التعقق وعدم الاكثار من وجوه الضبط مصلحة
عظيمة وهي ان هذه المسائل ترجع الى حقائق تستعمل في العرف على اجمالها ولا يعرف فحدها
الجامع المانع الابسرور بما يحتاج عند اقامة الحد الى التمييز بين المشككين باحكام وضوابط
يخرجون باقامتها ثم ان ضبطت وفسرت لا يمكن تفسيرها بالاحتماق مثلها وهم جرافيتلسل
الامر او يقف في بعض ما هنالك الى التفويض على رأي المبني به والحقائق الاخرى ليست باحق
من الاولى في التفويض الى المبنيين فلاجل هذه المصلحة فوض الحقائق اول مرة الى رأيهم ولم
يشدد فيها يختلفون حين كان الاختلاف في امر فوض اليهم وله في ذلك مساع فلم يعنف على عمرو بن
العاص فيما فهم من قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة من جواز اتهم للجنب اذا خاف على
نفسه من البرد ولم يعنف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل اول ما ستم النساء انه في لمس المرأة
لا الجنابة فبقيت مسألة الجنب غير مذكورة فينبغي ان لا ينيهم الجنب اصلا اخرج النساء عن
طارق ان رجلا اجنب فلم يصل فأقضى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اصبت فأجنب رجلا
قديم وصل فأناه فقال نحو ما قال للآخر اصبت انتهى ولم يعنف على احد من اخر صلاة العصر او
اداه في وقتها حين كانوا جميعا على تأويل من قوله لا تصلوا العصر الا في بني قريظة وبالجمله فن احاط
بجوانب الكلام علم انه صلى الله عليه وآله وسلم فوض الامر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على
اجالها وكذا في تطبيق بعضها ببعض الى افهامهم ونظيره تفويض الفتها كثيرا من الاحكام الى
تحرى المبني وعادته فلا عنف على احد من المتلفين عندهم ونظيره ايضا ما اجعت عليه الامه
من الاجتهاد في القبلة عند القيم وترك العنف على واحد فيما دى تحريره اليه ونظير هذه المصلحة
ما ذكره اهل المناظرة من الاصطلاح على ترك البحث عن مقدمات الدلائل لئلا يلزم انتشار
البحث فن عرف هذه المسئلة كما هي علم ان اكثر صور الاجتهاد يكون الحق فيها دائرا في جانبي

الاختلاف وان في الامر سعة وان البس على شيء واحد والحزم بنى المصالح ليس بشيء وان
استنباط حدودها ان كان من باب تقرير الذهن الى ما يفهمه كل احد من اهل اللسان فاعانة على
الفهم وان كان بعيدا من الاذهان ونحو ذلك في كل مقدمات مختصرة فمعي ان يكون شرعا جديدا
وان المصحيح ما قاله الامام عز الدين بن عبد السلام وقد افلح من قام بما اجمعوا على وجوبه
واجتنب ما اجمعوا على تحريمه واستباح ما اجمعوا على بائسته وفعل ما اجمعوا على استحبابه
واجتنب ما اجمعوا على كراهته ومن اخذ بهما اختلفوا فيه في حالان احدهما ان يكون
المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا الاسيل الى التقليد فيه لانه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض
الا لكونه خطأ بعيدا من نفس الشرع ومأخذ ورعاية حكمه الثانية ان يكون مما لا ينقض
الحكم به فلا بأس بفسطه ولا يتركه اذا قلده بعض العلماء لان الناس لم يروا على ذلك يسألون
من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا انكار على احد من السائلين الى ان ظهرت هذه
المذاهب ومنعصوبوها من المقلدين فان احادهم يتبع امامه مع بعد مذهبه عن الادلة مقلدا لله
فيما قال فكانه نبي ارسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد من اولي
الالباب انتهى وقال من قداما من الائمة ثم اراد تقليد غيره فهل له ذلك فيه خلاف والاختار
التفصيل فان كان المذهب الذي اراد الانتقال اليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال الى
حكم يجب نفسه فانه لم يجب نفسه الا بطلانه وان كان المأخذ ان متقار بين جاز التقليد والانتقال
لان الناس لم يروا من زمن الصحابة رضي الله عنهم الى ان ظهرت المذاهب الاربعة يقلدون
من اتفق من العلماء من غير تكبير من احد يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا لا سكره والله اعلم
بالصواب انتهى واذا تحقق عندك ما بيناه علمت ان كل حكم يتكلم فيه المجتهد باجتهاده
منسوب الى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اما الى لفظه او الى علة مأخوذة من لفظه
واذا كان الامر على ذلك ففي كل اجتهاد مقامان احدهما ان صاحب الشرع هل اراد بكلامه هذا
المعنى او غيره وهل تصب هذه العلة مدارا في نفسه حين ما تكلم بالحكم المنصوص عليه او لا
فان كان التصوي بسبب النظر الى هذا المقام فاجتهد المجتهدين لابعينه مصيب دون الآخر وثانيهما
ان من جملة احكام الشرع انه صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى امته صريحا او دلالة انه متى اختلف
عليهم نصوصه او اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم مأمرون بالاجتهاد واستفراغ
الطاقة في معرفة ما هو الحق من ذلك فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عهد
اليهم انه متى اشته عليهم التمسك في الدنيا لظلمة ما يجب عليهم ان يذهبوا ويصلوا الى جهة وقع
تحريرهم عليها فهذا حكم علقه الشرع بوجود التحري كما علق وجوب الصلاة بالوقت وكما علق
تسليم الصبي ببلوغه فان كان البحث بالنظر الى هذا الختام نظر فان كانت المسئلة مما ينقض
فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل فطعا وان كان فيها حديث صحيح وقد حكم بفسلته فاجتهاده
باطل ظنا وان كان المجتهد ان جميعا قد سلكا ما ينبغي لهما ان يسلكاه ولم يمتا فاجتهدا صحيحا ولا

(باب تأكيدها لاخذ هذه المذاهب الاربعه والتشديد في تركها والخروج عنها)

اعلم ان في الاخذ بهذه المذاهب الاربعه مصلحة عظيمة وفي الاعراض عنها كراهة مفدة كبيرة
نحن نبين ذلك بوجوه احدها ان الامة اجتمعت على ان يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة
فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة وتبع التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا في كل طبقة
اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لان الشريعة لا تعرف الا بالنقل
والاستنباط والنقل لا يستقيم الا بان أخذ كل طبقة عن قبلها بالانصال والابد في الاستنباط
ان يعرف مذاهب المتقدمين لتلاخيص ج من اقوالهم فيخرف الاجماع وينبئ عليها ويستعين
في ذلك بمن سبقه لان جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحدادة
والنجارة والصياغة لم يتيسر لاحد الا بعلم ازمه اهلها وغير ذلك نادر بعد لم يقع وان كان جائزا
في العقل واذا اتقن الاعتماد على اقوال السلف فلا بد من ان تكون اقوالهم التي يعتمد عليها
مروية بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة وان تكون مخدومة بأن يبين الراجح
من محتملاتها ويخصص عمومها في بعض المواضع ويقيد مطلقها في بعض المواضع ويجمع
المختلف منها ويبين علل احكامها والا لم يصح الاعتماد عليها وليس مذهب في
هذه الازمنة المتأخرة بهذه الصفة الا هذه المذاهب الاربعه اللهم الا مذهب الامامية والزيدية
وهم اهل البدعة لا يجوز الاعتماد على اقوالهم وثانيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اتبعوا السواد الاعظم ولما اندرست المذاهب الحققة الا هذه الاربعه كان اتباعها تباعا
للسواد الاعظم والخروج عنها خروجا عن السواد الاعظم وثالثها ان الزمان لما طال وبعد
العهد وضيعت الامانات لم يجر ان يعتمد على اقوال علماء السوء من القضاة الجورة والمفتين
التابعين لا هوائلهم حتى ينسبوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة
والامانة اما صريحها ودلالة وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جع شروط الاجتهاد
اولا فاذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف عسى ان يصدقوا في تخريجها عنهم على اقوالهم
واستنباطهم من الكتاب والسنة واما اذا لم نرم منهم ذلك فهي بات وهذا المعنى الذي اشار اليه عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه حيث قال يهدم الاسلام جدال المنافق بالكتاب وابن مسعود حيث
قال من كان متبعا فليتبع من مضى فاذ به ابن حزم حيث قال التقليد حرام ولا يصل لاحد
ان يأخذ قول احد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبرهان لقوله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع
ما افينا عليه آباءنا قال تعالى ما دام لم يقدر فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه اولئك الذين هدامهم الله واولئك هم اولو الالباب وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه

الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يسع الله تعالى الرد عند التنازع الى احد
 دون القرآن والسنة وحرم بذلك الرد عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن والسنة وقد صرح
 اجماع الصحابة كلهم اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم واجماع تبع التابعين
 اولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد احد الى قول انسان منهم او ممن قبلهم فباخذ
 كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابي خنيفة او جميع اقوال مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع
 اقوال احمد رحمه الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولم يفتد على ما جاء
 في القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها
 عن آخرها يقين لا اشكال فيه وانه لا يجد لنفسه سلفا ولا مائما في جميع الاعصار الممودة
 الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المزمعين نعوذ بالله من هذه المنزلة وايضا فان هؤلاء الفقهاء كلهم قد
 نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم فقد خالفهم من قلدهم وايضا فان الذي جعل رب الامم هؤلاء او
 من غيرهم اولى بان يقلد من غيرهم الخطاب او علي بن ابي طالب او ابن مسعود او ابن عمر
 او ابن عباس رضي الله عنهم او عائشة رضي الله عنها ام المزمعين فلو ساغ التقليد لكان كل واحد
 من هؤلاء احق بان يتبع من غيره انتهى نعم ايتهم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة
 وفيمن ظهر عليه ظهورا ينال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكذا او نهى عن كذا وانه ليس
 بنسوخ اما بان يتبع الاحاديث واقوال المخالف والموافق في المسئلة فلا يجد لها سندا او بان يرى
 جمعا خيرا من المتبحرين في العلم يذهبون اليه ويرى المخالف له لا يهتج الا بقياس او استنباط
 او نحو ذلك فينبذ لاسبب لمخالفة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاتفاق خفي او حتى جلي
 وهذا هو الذي اشار اليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب ان
 الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف ما اخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك
 يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والاقية الصحيحة لمذهبهم جودا على تقليد امامه
 بل يجعل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده
 وقال لم يرل الناس سالون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا انكار على احد من
 السالين الى ان ظهرت هذه المذاهب ومنعصبوها من المقلدين فان احدهم يتبع امامه مع بعد
 مذهبه عن الادلة مقلدا له فيما قال كانه نبي ارسل وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى
 به احد من اولي الالباب وقال الامام ابو شامة ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امام ويقتضي كل مسألة صحيحة ما كان اقرب الى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم المقدمة وليجتنب التعصب ولينظر في طرائق الخلاف فانها
 مضبوطة للزمان واصفوه مكدرة فقد صرح عن الشافعي انه نهى عن تقليده وغيره قال صاحبه
 المزني في اول مختصره انتصرت هذا من علم الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لا فرق به على من اراد
 مع اعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه دينه ويحيط لنفسه اي مع اعلامي من

اراد علم الشافعي من الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى وفيه يكون غايبا ويقلد رجلا من
 الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطأ وان ما قاله هو الصواب البتة وادھر في قلبه ان لا يترك
 تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم انه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ اتخذوا الحبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال انهم لم يكونوا
 يعبدونهم ولكنهم كانوا اذا احوالهم شربا استحلوه واذا حرموا عليهم شيئا حرموه وفيه
 لا يجوز ان يستفتي الحنفى مثلاً في شافعي او بالعكس ولا يجوز ان يستفتي الحنفى بامام شافعي مثلاً
 فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى وناقض الصحابة والتابعين وليس محله فيه لا بد من
 الاقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتقد حلالا الا ما حله الله ورسوله ولا حراما الا ما حرمه
 الله ورسوله لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بطريق الجمع بين
 المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع علماء الشافعية على انه مصيب فيما يقول
 وبقي ظاهره متبع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر خلاف ما ظنه اقلع من
 ساعته من غير جدال ولا اصرار فهذا كيف ينكره احد مع ان الاستفتاء لم يزل بين المسلمين
 من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فرق بين ان يستفتي هذا او يستفتي هذا حينا بعد
 ان يكون مجمعا على ما ذكرناه كيف لا ولم يؤمن ببقية ايا كان انه اوحى الله اليه الفقه وفرض
 علينا طاعته وانه معصوم فان اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا انه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا
 يتلو قوله اما ان يكون من صريح الكتاب والسنة او مستنبطاً منها بما ينحصر من الاستنباط او
 عرف بالقرائن ان الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا او طمان قلبه بتلك المعرفة ففاس غير
 المنصوص على المنصوص فكانه يقول ظننت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا
 وجدت هذه لغة فالحكم عه هكذا والمقبس مندرج في هذا العموم فهذا ايضا معزى الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولكن في طريقه ظنون ولو لا ذلك لما قلد مؤمن المجتهد فان بلغنا
 حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه
 وتركنا حديثه وانبعنا ذلك التخييم فن اظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين

باب اختلاف الناس في الاخذ بهذه المذاهب الاربعة وما يجب عليهم من ذلك

اعلم ان الناس في الاخذ بهذه المذاهب على اربعة منازل ولكل قوم حد لا يجوز ان يتعدوه احدها
 مرتبة المجتهد المطلق المنتسب الى صاحب مذهب من تلك المذاهب وثانيها مرتبة المخرج وهو
 المجتهد في المذهب وثالثها مرتبة المتبع في المذهب الذي حفظ المذهبواقتنه وهو يقتضي عما
 اتقن وحفظ من مذهب اجماعه ورابعها المتلد الصنف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل
 على فتواهم وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزل واحكامه الا ان من الناس من لا يميز بين
 المنازل فيخطئ في تلك الاحكام ويظنها متناقضة فاردنا ان نجعل لكل منزل فصلا ونشير الى احكام

كل منزل على حدة

في فصل في المجهود الملتصق المنتصب في وقد قد مناسطه فلا نعبده وحاصل كل ذلك انه جامع بين علم الحديث والفقه المروي عن اصحابه واصول الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية وهم وان كانوا كثيرين في انفسهم اسكنهم اقلون بالنظر الى المنازل الاخرى وحاصل صنيعهم على ما استقر بنا من كلامهم ان تعرض المسائل المنقولة عن مالك والشافعي والحنابلة والشافعية وغيرهم رضي الله عنهم من المجتهدين المقبولة مذهبهم وقادوا هم على موطأ مالك والصحيحين ثم على احاديث الترمذي والبيهقي وادوارد فائ مسألة وافقتها السنة نصا اشارة اخذوا بها وعولوا عليها وادى مسألة خالفها السنة مخالفة صريحة ردوها وتركوا العمل بها وادى مسألة اختلفت فيها الاحاديث والآثار اجتهدوا في تطبيق بعضها ببعض اما بمجمل المفسر فاضاع على المذهب وتزليل كل حديث على صورة او غير ذلك فان كانت من باب السنن والآداب فلكل سنة وان كانت من باب الحلال والحرام او من باب القضاء واختلفت فيها الصحابة والتابعين والمجتهدون جعلوها على قولين او على اقوال ولم ينسكروا على احد فيها اخذ منها وادوا في الامور سعة اذا كان يشهد الحديث والآثار لكل جانب ثم استغفروا جهلهم في معرفة الاولى والاربع اما بقوة الرواية او بعمل اكثر الصحابة او كونه مذهب جمهور المجتهدين او موافقا للقياس كفا لنظرائه ثم هملوا بذلك الاقوى من غير تكبير على احد من اخذ بالقول الآخر فان لم يجدوا في المسألة حديثا من ينسك الطبعين احوالها فادح نظرهم في شواهد اقوالهم من آثار الطبقة الثالثة من كتب الحديث والى ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل فاذا اطمأن خاطر بشئ اخذوا به فان لم يطمئن بشئ مما ذكره واطمأن بغيره وكانت المسألة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه اجماع وقام عندهم الدليل الصريح قالوا به مستعينين بالله متوكئين عليه وهذا باب نادر الوقوع صعب المرتقى يهتجون من الله اشدا اجتنبوا ان يقيم عندهم دليل صريح اتبعوا السواد الاعظم وادى مسألة ليس فيها نص صريح او تعليل صحيح من السلف استغفروا الجهد في طلب نص او اشارة او اجماع من الكتاب والسنة اثر من الصحابة والتابعين فان وجدوا قالوا به وليس عندهم ان يعلموا العلم واحدا في كل مقال اطمأت به نفوسهم او لا وان كنت في ريب مما ذكرنا فمليك بكتب البيهقي وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبيهقي فهذه طريقة المصنفين من فقهاء المجتهدين وقيل ما هم وهم غير الظاهرية من اهل الحديث الذين لا يتولون بالقياس ولا الاجماع وغير المتقدمين من اصحاب الحديث ممن لم يلتفتوا الى اقوال المجتهدين اصلا ولكنهم اشبهوا الناس باصحاب الحديث لانهم صنعوا في اقوال المجتهدين ما صنع اولئك في مسائل الصحابة والتابعين

في فصل في المجتهد في المذهب وفيه مسائل في مسألة اعلم ان الواجب على المجتهد في المذهب ان يحصل من السنن والآثار ما يجتريه من مخالفة الحديث الصحيح واتفاق السلف ومن دلائل الفقه ما يقتدر به على معرفة ما اخذ اصحابه في اقوالهم وهو معنى ما في الفتاوى السراجية

لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويرى معاملات الناس
فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين
يستخدمون مذاهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل
الحكاية وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول
فلان لا يجوز وليس له ان يختار فيجب بقول بعضهم مالم يعرف حججهم وفي الفصول العمادية في
الفصل الاول وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يهل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكي ما يسمع
من اقوال الفقهاء وعن ابي يوسف وزفر وعافيه بن زيد انهم قالوا لا يهل لاحد ان يفتي بقولنا
مالم يعلم من اين قلنا وفيها ايضا عن بعضهم قالوا وان الرجل سقط جميع كتبها بنا لا بد ان يتلخص
للقوى حتى يمتد الى اليه لان كثير من المسائل اجاب عنها اصحابنا على عادة اهل بلدهم ومعاملاتهم
فينبغي لكل مفتي ان ينظر الى عادة اهل بلده وزمانه فيما لا يختلف الثمرة في عمدة الاحكام من
المهبط فاما اهل الاجتهاد فهو من يكون عالما بالكتاب والسنة والآثار ووجه الفقه ومن الثانية
نقل عن بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والحكم والمزول
والعلم بعادات الناس وعرفهم في السراجية قبل ادنى الشروط للاجتهاد - فقط المبسوط ذكر
هذه الرواية في خزنة المفتين اقول هذه العبارات معناها الفرق بين المفتي الذي هو صاحب
تخريج وبين المفتي الذي منبهر في مذهب اصحابه يفتي على سبيل الحكاية لا على سبيل الاجتهاد
(مسألة) اعلم ان القاعدة عند مفتي الفقهاء ان المسائل على اربعة اقسام قسم قرر في ظاهر
المذهب وحكمه ان يقبضه على كل حال واقتضت الاصول او خالفت ولذلك ترى صاحب الهداية
وغیره يتكلمون ببيان الفرق في مسائل التجنيس وقسم هو رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله
وصاحبه وحكمه ان لا يقبلوه الا اذا وافق الاصول وكما في الهداية ونحوها من تصحيح لبعض
الروايات الشاذة بحال الدليل وقسم هو تخريج من المتأخرين اتفق عليه جمهور الاصحاب
وحكمه انهم يقتضون به على كل حال وقسم هو تخريج منهم لم يتفق عليه جمهور الاصحاب وحكمه
ان يعرضه المفتي على الاصول والنظائر من كلام السلف فان وجدته وافقا لها اخذ به والا تركه
في خزنة الروايات ثم لا عن بستان الفقيه ابي الليث في باب الاخذ عن الثقات ولو ان رجلا سمع
حديثا او سمع مقالة فان لم يكن القائل ثقة فلا يسه ان يقبل منه الا ان يكون قولاً يوافق الاصول
فيجوز العمل به والا فلا وكذا لو وجد حديثا مذكورا او مسألة فان كان موافقا للاصول جاز ان
يعمل به والا فلا وفي البحر الرائق عن ابي الليث قال سئل ابو نصر عن مسألة وردت عليه ما تقول
رجل الله وقعت عندك كتب اربعة كتاب ابراهيم بن رستم وآداب القاضي عن الخطاف وكتاب
المجرد وكتاب النوادر من جهة هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها او لا وهذه الكتب محبودة عندك
فقال ما سمع عن اصحابنا ذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضي به واما الفتيا فاني لا اراي لاحد ان
يفتي بشي لا يفهمه ولا يحتمل ائثال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجلت عن

اصحابنا رجوت ان يسع الى الاعتماد عليها في النوازل (مسألة) اعلم ان المصلحة اذا كانت ذات اختلاف
 بين ابي حنيفة وصاحبيه فحكمها ان المجتهد في المذهب يختار من اقوالهم ما هو اقوى دليل او اقبس
 فعلا وارفق بالناس ولذلك افتى جماعات من علماء الحنفية على قول محمد رحمه الله في طهارة الماء
 المتعمل وعلى قوله ما في اول وقت العصر والعشاء وفي جواز المزارعة وكنهم مشحونون بذلك لا
 يحتاج الى ايراد القول وكذلك الحال في مذهب الشافعي رحمه الله في المناسك وغيره في الفرائض ان
 اصل المذهب عدم توريت ذوى الارحام وقد افتى المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بتوريتهم
 وقد نقل فقيه اليمن ابن زياد في فتاواه مسائل افتى المتأخرون فيها بخلاف المذهب منها اخراج
 الفلوس من الزكاة المفروضة من المتقدمين وعروض التجارة افتى البلقيني بجوازها وقال اعتمد
 بجوازها ولكنه مخالف لمذهب الشافعي رحمه الله وتسبع البلقيني في ذلك البخاري ومنها دفع
 الزكاة الى الاشرف العلويين افتى الامام نضر الدين الرازي بجوازها في هذه الازمنة حين منعوا
 سهمهم من بيت المال وضرهم الفقير ومنها بيع النخل في الكوارات مع ما فيها من شعع وغيره
 اجاب البلقيني بالجواز ونقل ابن زياد عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل في الزكاة يفتي
 فيها بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفع الزكاة الى واحد ودفعها الى احد الاصناف اقول وعندى في
 ذلك رأي وهو ان المفتي في مذهب الشافعي سواء كان مجتهدا في المذهب او متبعرا فيه اذا احتاج في
 مسألة الى غير مذهبه فعليه بمذهب احمد رحمه الله فانه اجل اصحاب الشافعي رحمه الله علما وديانة
 ومذهبه عند التحقيق فرع لمذهب الشافعي رحمه الله ووجهه من وجوهه والله اعلم

فصل في المتبع في المذهب وهو المأخوذ لكتاب مذهب وفيه مسائل في مسألة من شرطه
 ان يكون صحيح الفهم عارفا بالمعربة واساليب الكلام ومراتب الترجيح منقضا للمعاني
 كلامهم لا يخفى عليه غالباً فيريد ما يكون مطلقاً في الظاهر والمراد منه المقيد والاطلاق
 ما يكون مقيداً في الظاهر والمراد منه المطلق نبيه على ذلك ابن نجيم في البحر الرائق
 ويجب عليه ان لا يفتي الا بأحد وجهين اما ان يكون عنده طريق صحيح يعتمد عليه الى امامه
 او تكون المسئلة في كتاب مشهور تداوله الايدي في النهر القاطن في كتاب القضاء طريق نقل
 المفتي المقلد عن المجتهد احدا من ائمة ان يكون له سند اليه او اخذه من كتاب معروف تداولته
 الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الظاهر
 المتواتر او المشهور وهكذا ذكر الرازي في هذا النوع وجد بعض النسخ في النوازل في زماننا لا يصلح
 عزومها الى محمد والى ابي يوسف رحمه الله لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم نعلم انهم اذا
 وجدوا النقل عن النوازل في كتاب مشهور معروف كالمطبعة والمبسوط كان ذلك فهو بلا على
 ذلك الكتاب انتهى وفي فتاوى الفقيه في باب ما يعلق بالمفتي ان ما يوجد من كلام يميل ومذهبه
 في كتاب معروف قد تداولته النسخ فانه جاز لمن انظر فيه ان يقول قال فلان او فلان كذا لو ان لم

يسمعه من احمد فهو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك رحمهما الله ونحوهما من الكتب المصنفة
 في اصناف العلوم لان وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الطبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج
 مثله الى اسناد (مسئلة) اذا وجد المتبحر في المذهب حديثا صحيحا يخالف مذهبه فهل له ان يأخذ
 بالحديث ويترك مذهبه في تلك المسئلة في هذه المسئلة يبحث طويل واطال فيها صاحب خزائن
 الروايات نقلا عن دستور المسالكين فلتورد كلامه من ذلك بعينه فان قيل لو كان المقلد غير المجتهد
 عالما مستدلا يعرف قواعد الاصول ومعاني النصوص والاخبار هل يجوز ان يعمل عليها وكيف
 يجوز وقد قيل لا يجوز لغير المجتهد ان يعمل الاعلى روايات مذهبه وفتاوى امامه ولا يشغل بمعاني
 النصوص والاخبار ويعمل عليها كالعامي قيل هذا في العامي الصريف الجاهل الذي لا يعرف معاني
 النصوص والاحاديث وتأويلاتها اما العالم الذي يعرف النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية
 وثبت عنده صحته من المحدثين او من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة يجوز له ان يعمل عليها
 وان كان مخالفا لمذهبهم يؤيده قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي واصحابه رحمهم الله تعالى وقول
 صاحب الهداية في روضة العلماء الزندوسنية في فضلى الصحابة رضي الله تعالى عنهم سئل
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قلت قولا لا وكتاب الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فقبل اذا
 كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه قال اتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقبل اذا كان قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولي بقرآن رسول الله صلى الله
 روى البيهقي في السنن عند الكلام على القراءة بسنده قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلت
 قولا وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلاف قولي فيما يصح من حديث النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اولى فلا تقلدوني ونقل امام الحرمين في النهاية عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال
 اذا بلغكم خبر صحيح يخالف مذهبي فاتبوه واعلموا انه مذهبي وقد صح منصوصا انه قال اذا
 بلغكم عنى مذهب وصح عندكم خبر على مخالفته فاعلموا ان مذهبي موجب النظر وروى
 الخطيب باسناده ان الداركي من الشافعية كان يستفتي ورعما يقتي بغير مذهب الشافعي وابي
 حنيفة رحمه الله تعالى فيقال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا واخذ بالحديث اولى من الاخذ بقولهما اذا خالفاه وكذا
 يؤيده ما ذكر في الهداية في مسئلة صوم المجتهد لو اختلفه وظن ان ذلك يفسده ثم اكل
 منعما عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا اقتناه فقيه بالفساد
 لان القوي دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عن محمد رحمه الله تعالى
 لان قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينزل عن قول المفتي في الكافي والمجدي اى لا يكون
 ادنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعيا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم اولى
 وعن ابي يوسف خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة
 الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة وفي المناوي بالاتفاق واما الجواب عن قول ابي يوسف

ان للامامي اقتداء بالفقهاء فمحمول على العامي الصنف الجاهل الذي لا يعرف معنى الاحاديث
وتأويلاتها لانه اشار اليه بقوله اعدم الاهتداء اي في حقه الى معرفة الاحاديث وكذا قوله
وان عرف العامي تأويله نجب الكفارة يشير الى ان المراد من العامي غير العالم وفي الحديث
العامي منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات ان مرادني يوسف رحمه الله
تعالى ايضا من العامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص وتأويله فيما ذكر من قول ابي حنيفة
والشافعي ومحمد رحمهم الله برفع قول الثائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى ما نقلناه
من خزائن روايات وفي المسئلة قول آخر وهو انه اذا لم يجمع آلات الاجتهاد لا يجوز له العمل على
الحديث بخلاف مذهبه لانه لا يدري انه منسوخ او مؤول او محكم فهو مل على ظاهره ومال الى
هذا القول ابن الحاجب في مختصره وتابعوه وردبانه ان اراد عدم التيقن بنفي هذه الاحتمالات
فالمجتهد ايضا لا يحصل له اليقين بذلك وانما يبنى اكثر امره على غالب الظن وان اراد انه لا يدري ذلك
بغالب الرأي متعناه في صورة النزاع لان المتبحر في المذهب المتبع لكتب التوم الحافظ من
الحديث والفقهاء بجملة صالحة كثير اما يحصل له غالب الظن بان الحديث غير منسوخ ولا مؤول
بتأويل يجب القول به وانما البحث فيما حصل له ذلك والمختار ههنا هو قول ثالث وما اختاره ابن
الصلاح وتبعه النووي وصححه قال ابن الصلاح من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه
فظر ان كلف له آلة الاجتهاد مطلقا وفي ذلك الباب والمسئلة كل له الاستقلال بالعمل به وان لم
تكمل وشئ مخالفته الحديث بعد ان يبحث فلم يجد مخالفته جواشا فاعنه فله العمل به ان كان عمل
به امام مستقل غير الشافعي رحمه الله ويكون هذا عندنا في ترك ما ذهب امامه ههنا وحسنه النووي
وقرره **(مسئلة)** اذا اراد هذا المتبحر في المذهب ان يعمل في مسئلة بخلاف مذهب امامه
مقلدا فيها الامام آخر هل يجوز له ذلك اختلفوا فيه فنعاه القرالى وشردمه وهو قول ضعيف عند
الجمهور لان مبناه على ان الانسان يجب عليه ان يأخذ بالدليل فاذا فاته ذلك لجهله بالدلائل اقمنا
اعتقاد افضلية امامه مقام الدليل فلا يجوز له ان يخرج من مذهبه كما لا يجوز له ان يخالف
الدليل الشرعي ورد بان اعتقاد افضلية الامام على سائر الائمة مطلقا غير لازم في صحة التقليد
اجماعا لان الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون ان خير هذه الائمة ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما
وكانوا يقلدون في كثير من المسائل غيرهما بخلاف تولاهما ولم ينسكرا على ذلك احد فكان اجماعا
على ما قلناه واما افضلية قوله في هذه المسئلة فلا سبيل الى معرفتها لانها لا تصرف فلا يجوز ان
يكون شرط التقليد ان يلزم ان لا يصح تقليد جمهور المقلدين ولو سلم في مسئلنا هذه هذا عليكم
لا لكم لان كثير اما يطلع على حديث يخالف مذهب امامه او يجد قياسا قويا يخالف مذهبه
فيعتقد افضلية في تلك المسئلة لغيره وذهب الاكثر الى جوازه منهم الامدى وابن الحاجب
وابن الهمام والنووي واتباعه كابن حجر والرهلي وجاعاته من الحنابلة والمالكية ممن يقضي
ذكر اماماتهم الى التطويل وهو الذي اتفق عليه الاتفاق من مفتي المذاهب الاربعة من

المتأخرين واستخرجوه من كلام أوائلهم ولهم رسائل مستقلة في هذه المسئلة الا انهم اختلفوا في شرط جوازها فمنهم من قال لا يرجع فيها قلد اتفاقا فسرهم ابن الهمام فقال اي عمل به واختلف الشراح في معنى هذه الكلمة فقبل فيما عمل به بخصوصه بان يقضى تلك المصالح الواقعة على المذهب الاول مثلا وهو الصحيح الذي لا يتجه غيره عند التحقيق وقيل بجونه وردبانه ليس اتفاقا بل اكثر ما روى عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به ومنهم من قال لا يلتزم الرخص فقبل يعني ما سهل عليه وردبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خيرا اختار اهون الامرين ما لم يكن انما وقيل ما لا يتو به الدليل بل الدليل الصحيح الصريح فقام بخلافه مثل المتعة والصرف وهذا وجه وجبه وجدت في كتاب التخليص في تخريج احاديث الرافعي للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب النكاح منه نقلا عن الحاكم في كتاب علوم الحديث باسناده الى الاوزاعي قال يجنب او يترك من قول اهل الحجاز خمس ومن قول اهل العراق خمس من اقوال اهل الحجاز استماع الملاهي والمتعة واتيان النساء في ادبارهن والصرف والجمع بين الصلاتين بغير عذر ومن قول اهل العراق شرب النبيذ وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء اربعة امثاله ولا جمعة الا في سبعة امصار والفرار من الزحف والا كل بعد الفجر في رمضان ثم قال ابن حجر وروى عبد الرزاق عن معمر لو ان رجلا اخذ يقول اهل المدينة في استماع الغناء (١) واتيان النساء في ادبارهن وبقول اهل مكة في المتعة والصرف وبقول اهل الكوفة في المسكر كان شرع الله ومنهم من قال لا يلتزم به حيث يترك حقيقة ممنوعة عند الامامين قبل المنوع ان يترك حقيقة ممنوعة في مسئلة واحدة مثل الوضوء بلا ترتيب ثم خرج منه الدم المسائل لافي مسئلتين كما اذا ظهر الثواب بمذهب الشافعي وصلى بمذهب ابي حنيفة ويتجه ان يقال فيه بحث لانه ان كان المقصود من هذا التمسك ان لا يخرج مجموع ما تنحله من الانفاق فهو حاصل في مسئلتين ايضا وان كان المقصود ان لا يخرج هذه المسئلة وحدها من الاجماع

(١) قوله واتيان النساء في ادبارهن الى ان قال وشرب النبيذ الخ يفهم من كلامه ان هذه العشرة مسائل هي منقولة في مذهب اهل السنة والجماعة وانها من جملة المسائل انطلاقيات انما الحافظ ابن حجر استظهر التجنب عنها ولكن نقل الشيخ حسن الجبر في الحنفى المصرى في رسالته المسماة بالاقتوال المعربة في احوال الاشربة نقلا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان من شرائط مذهب اهل السنة والجماعة ان لا يحرم نبيذ التمر لما في القول بتحرره من تفسير كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تفسيرهم من شرائط السنة والجماعة انتهى ومنه يعلم الجواب عن مسئلة اتيان النساء حيث ان الذي نقلها هم اجلاء الصحابة وكبار التابعين خصوصا ومن نقلها البخاري عن ابن عمر ومن نقلها ايضا سيدنا ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انتهى مصححه

فيمكن عنده اشتراط كونه مذهباً للاجتهاد فيه مساع كما يأتي ومنهم من قال لا يكون المذهب
 الذي يذهب اليه مما ينقض فيه قضاء القاضي وهذا وجيه والاحتراز منه يحصل اذا قلنا مذهباً
 من المذاهب الاربعه المقبولة المشهورة ومنهم من قال ينشرح صدره في تلك المسئلة بما قلده فيه
 غير امامه ولا يتصور الا في المتبحر وقبل اذا اتبع الاكثر والقول المشهور ونحوه من مذهب
 امامه حسن واذا كان بالعكس فجميع هذا خلاصة ما في رسالهم مع تنقيح ونحوه من اختيار
 في الجواز شرط ان لا ينقض قضاء قاض به سواء كان النقص لاجتماع معينين كل واحد منهم جامع
 كالنكاح بغير شهود معينين ولا اعلان او لغيره وفي الاختيار شرط اشراح المصدر لبعض
 في الدليل او كثرة من عمل به في السلف او كونه احوط او كونه تفصيلاً من مضيق لا يمكن له
 الطاعة معه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ونحو ذلك من
 المعاني المعتبرة في الشرع لا مجرد الهوى وطلب الدنيا وفي الوجوب شرط ان يتعلق به حق لغيره
 فيتنفي القاضي بخلاف مذهب في خزائن الروايات في كشف الشناخ واذا قلنا فقهاء في شيء هل
 يجوز له ان يرجع عنه الى نفسه آخر المسئلة على وجهين احدهما ان لا يكون التزم مذهباً معيناً
 كالمذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله تعالى والثاني التزم فقال اني ملتزم متبع ففي
 الوجه الاول قال ابن الحاجب لا يرجع بعد تقليده فيما قلنا اتفاقاً في حكم آخر المختار الجواز لقوله
 تعالى فاستأوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون فالقول بوجوب الرجوع الى من قلنا ولا في مسئلة
 يكون تقييد النص وهو يجري مجرى النسخ على ما تقرر في الاصول ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وان العوام في السلف كانوا يستقون الفقهاء من غير
 رجوع الى معين من غير انكار لخلل حمل الاجماع على الجواز كذا في شرح ابن الحاجب واما
 الجواب في الوجه الثاني وهو ما اذا التزم مذهباً معيناً كابي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى فقد
 اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك من اختلاف مذهبهم وأشار الى انه اختلف العلماء في ذلك
 على ثلاثة أقوال فقيس لا يجوز مطلقاً فيسبيل يجوز مطلقاً القول الثالث ان الحكم في هذا الوجه
 والوجه الاول سواء فلا يجوز ان يرجع عنه بعد تقليده فيما قلنا على عمل به ويجوز في غيره وفي عمدة
 الاحكام من الفتاوى الصوفية سئل عن يوم عيد الفطر ان انا نرى بعض الناس ينطوعون في الجامع
 عند الزوال فنعلمهم عن ذلك ونخبرهم عن ورود النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع
 فلا كبر لا يدل على تحت قوله تعالى ارايت الذي نهى عبداً اذا صلى ولا يقن وقت الزوال بل عسى
 ان يكون قبله او بعده ولئن كان وقته فقد روى عن ابي يوسف رحمه الله لا يكره ذلك الطوع عند
 الزوال يوم الجمعة والشافعي رحمه الله لا يكره ذلك في جميع الايام فتن اعتزنت على هذا المصلي
 فمسي ان يجيب انما تقلد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك او يفتي بغيره بما احتج به من اختيار
 ذلك فليس لك ان تذكر على من قلنا مجتهداً او احتج بدليل وفيها ايضا من التجنيس والمزيد وما
 قلده هذا المصلي فلا ينكر على من فعل فعلاً مجتهداً او تقلد مجتهداً وفي الظهيرة ومن فعل فعلاً

مجتهد فيه أو قل مجتهد في فعل مجتهد فيه فلا عار ولا شناعة ولا انكار عليه وفي المنهاج للبيضاوي
 لوراي الزوج لفظاً كتابته ورأته المرأة صريحاً فله الطلب ولها الامتناع فبرجها إلى غيرهما
 (فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي الأنوار فاجبته بما بهل الاختلاف في كتاب
 القضاء من كتاب الأنوار ما حصله إذا دوت هذه المذاهب جازاً لا قلداً ينقل من مذهب مجتهد
 إلى مذهب آخر وكذا لو قلد مجتهد في بعض المسائل وأخر في البعض الآخر حتى لو اختر من كل
 مذهب الأهلون كالحنفي إذا اقتصد أو أراد أن يأخذ بالشافعي رحمه الله للاتباع أو الشافعي مسمى
 فريجه أو امرأة أو أراد أن يأخذ بالحنفي للاتباع أو غير ذلك من المسائل جازها حاصل كلام
 صاحب الأنوار في كتاب القضاء وقال في باب الاحتساب لوراي الشافعي شافعيًا يشرب التيسر
 أو ينكح بلأولى ويظهر هافله أن ينكر لأن على كل مقلداً اتباع مقلده وبعضه بالخالفه ولوراي
 الشافعي الحنفي يأكل الضب أو متروك التسمية محمد أفله أن يقول إيماناً بتقدير أن الشافعي أولى
 بالاتباع وإيماناً ترك هذا كلامه في الاحتساب وبين القولين اختلاف أقول وحل الاختلاف
 عندي والله أعلم أن معنى قوله بعضه بالخالفه أنه بعضه بالخالفه إذا عزم على تقليده في جميع
 المسائل أو في هذه المسئلة ثم أقدم على المخالفة فهذه معصية بلا شك وإما إذا قلد في هذه المسئلة
 غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالفه مقلده ونقول المسئلة الثانية مبينة على قول القزالي
 وشرذمة والأولى على قول الجمهور فافهم فإن حل هذا الاختلاف قد صعب على بعض المصنفين
 (مسئلة) أعلم أن تقليد المجتهد على وجهين واجب وحرام فاحذر أن يكون من اتباع الرواية دلالة
 تفصيله أن الجاهل بالكتاب والسنة لا يستطيع بنفسه التبع ولا الاستنباط فكان وظيفة
 أن يسأل فقهاً ما حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسئلة كذا وكذا فإذا أخبره سواء
 كان مأخوذاً من صريح نص أو مستنبطاً منه أو مقيساً على المنصوص فكل ذلك راجع إلى
 الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولودلالة وهذا قد انفقت الأمة على صحته قرناً بعد قرن بل
 الأم كلها انفقت على مثله في شرائعهم وأماره هذا التقليد أن يكون عمله بقول المجتهد كالمشروط
 بكونه موافقاً للسنة فلا يزال متفحصاً عن السنة بقدر الامكان حتى يظهر حديث يخالف قوله هذا
 أخذ بالحديث وإليه أشار الأئمة قال الشافعي رحمه الله إذا صح الحديث فهو مذهبي وإذا رايتم
 كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال مالك رحمه الله ما من
 أحد إلا وما خوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال أبو حنيفة
 رحمه الله لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي وقال أحمد لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا
 غيره ونحو الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة الوجه الثاني أن يظن بفتيحه أنه بلغ
 الغاية القصوى فلا يمكن أن يخطئ فيهما بلغة حديث صحيح صريح يخالف مقالة لم يتركه أو ظن
 أنه لما قلده كلفه الله بماتته وكان كالضيق المحجور عليه فإن بلغه حديث واستيقن بصحته لم يقبله
 لكون ذمته مشغولة بالتقليد فهذا اعتقاد فاسد وقول كاسد ليس له شاهد من النقل والعقل

وما كان احدا من القرون السابقة يفعل ذلك وقد كذب في ظنه من ليس بمعصوم من الخطا
معصوما حقيقيا او معصوما في حق العمل بقوله وفي ظنه ان الله تعالى كافيه بقوله وان ذنبه
مشغولة بتقليده وفي مثله نزل قوله تعالى وانا على آثارهم مقتدون وهذا كان نهر يقات الملل
السابقة الامن هذا الوجه في مسئلة في اختلاف في الفتوى بالروايات الشاذة المهجورة في خزائن
الروايات في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم قول ابي يوسف
رحمه الله ثم يقول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ثم يقول زفر بن هرير والحسن
ابن زياد رحمه الله تعالى وقبل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحبا في جانب فالمفتي
بالخيار الاول اصح اذ لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم زمانه حتى قال الشافعي الناس كلهم عيال
ابي حنيفة رحمه الله في الفقه في المصهرات وقبل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب وابو يوسف
ومحمد رحمه الله في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقوله وان كان احدهما
مع ابي حنيفة ياخذ بقوله البتة الا ان اصطلح المشايخ على الاخذ بقول ذلك الواحد في تتبع
اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في فتوى المريض للصلاة انه يقعد كما يقعد المصلي في
الشهادة لانه اسير على المريض وان كان قول اصحابنا ان يقعد المريض في حال القيام متر بها او
محمدا ليكون فرقا بين التسعة والتعود الذي هو في حكم انقضاء ولكن هذا يشق على المريض
لانه لم يتعود هذا التعود وكذلك اختاروا تضمين الساجي اذ اسعى الى السلطان بغير اذن وهذا
قول زفر رحمه الله تعالى جدا لباب السعاية وان كان قول اصحابنا لا يجب الضمان لانه لم يلف عليه
مالا ويجوز للمشايخ ان يأخذوا بقول واحد من اصحابنا عملا لمصلحة الزمان في التنية في باب
ما يتعلق بالمفتي من النوادر قال رضي الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف
رحمه الله تعالى لزيادة تهيئته وفي المصهرات ولا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الاقوال المهجورة
بل منفعلة لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة ثم واعم بل يختار اقوال المشايخ واختيارهم
ويقتدي بسير السلف ويكتفي باحراز الفضيلة والشرف في التنية في كتاب ادب القاضي في
باب مسائل متفرقة في مسئلة في المسائل التي تتعلق بالقضاء فالفتوى فيها على قول ابي يوسف لانه
حصل له زيادة علم بالتجربة في عمدة الاحكام من كشف البردوي يستحب للمفتي الاخذ بالرخص
تسيرا على العوام مثل التوضي بماء الحمام والصلاة في الاماكن الطاهرة بدون المصلي وعدم
الاحتراز عن طين الشوارع في موضع حكمه وابطهاره فيها ولا يدين ذلك باهل الغزلة بل الاخذ
بالاحتياط والعمل بالعرف اولى بهم وفي التنية ثم ينبغي للمفتي ان يفتي الناس بما هو اسهل عليهم
كذا ذكره البردوي في شرح الجامع الصغير ينبغي للمفتي ان يأخذ بالاسر في حق غيره خصوصا
في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يروى الا شئ مني وما ذبح بهنما الى اليمن
يسرا ولا تنصرا وفي عمدة الاحكام في كتاب الكراهية سؤا الكلب والخنزير نجس خلافا
لسالك وغيره ولو افقي قول مالك جاز في التنية فقيه يفتي بذهب سعيد بن المسيب ويزوج

للزوج الاول بقية مطلقته ثلاث تطلعات كما كانت وبهرز الفقيه وقفيه بمقال في التطلعات
 الثلاث وبأخذ الرشيد ذلك وبزوجه الاول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وماجزاء من
 يفعل ذلك قالوا لا بدو يبعد في الفناوى الاعتيادية من فناوى الدهر فتدنى ان سعيد بن المسيب
 رجع من قوله ان دخول المحار ليس بشرط في التحليل فلو قضى به فاض لا ينقض فضاؤه ولو حكم به
 فقيه لا يصح وبهرز الفقيه وفي التحفة شرح المنهاج نقل الغزالي في الاجماع على تخير
 المقلدين قولى امامه اى على جهة البديل لا الجمع اذ لم يظهر ترجيح احدهما ولكنه اراد اجماع
 ائمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والافاء دون العمل
 لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصره الغزالي كما يجوز لمن اداه اجتهاده الى
 تساوى جهتين ان يصل الى ايهما شاء اجناعا وقول الامام يمنع ان كانا في حكمين متضادين
 كاجاب ونحر يرم بخلاف فهو اتصال الكفارة واجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف
 المذاهب الاربعة اى مما علمت نبتة لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك
 قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة اى في قضاء واقفاء وحمل ذلك وغيره من صور
 التقليد ما لم يتبع الرخص بحيث تمحل رتبة التقليد عن عنقه والا ثم به بل قيل فسق وهو وجه
 قيل محل ضعفه ان يتبعها من المذاهب المدونة والافسح قطعاً انتهى
 في فصل في العامى في اعلم ان العامى الصنف ليس له مذهب وانما مذهب قنوى المفتى في
 البحر لرائق لواحتجم واغتاب فظن انه ينظره ثم اكمل ان لم يستفت قضاها ولا بلغه الخبر فعليه
 الكفارة لانه مجرد جهل وانه ليس بمذنب في دار الاسلام وان استفتى قضاها فاقامه لا كفارة عليه
 لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه فكان معذورا فيما صنع وان كان المفتى
 مخطئاً فاقضى وان لم يستفت ولكن بقله الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم
 والمحجوم وقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تطهر الصائم ولم يعرف النسخ ولا تأويله لا كفارة
 عليه عندهما لان ظاهر الحديث واجب العمل به خلافاً لابي يوسف لانه ليس للعامى العمل
 بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ ولو لمس امرأة او قبلها بشهوة او استحبل فظن ان ذلك
 بفطر ثم افطر عليه الكفارة الا اذا استفتى قضاها فاقامه بالفطر او بلغه خبر فيه ولو قوى الصوم
 قبل الزوال ثم افطر لم يلزمه الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المحيط وقد
 علم من هذا ان مذهب العامى قنوى مقفيه وفيه ايضا في باب قضاء الفوائت عند قوله ويسقط
 لصيق الوقت والنسيان ان كان عامياً ليس له مذهب معين فذهبه قنوى مقفيه كما صرحوا به فان
 افنى حتى اعاد العصر والمغرب وان افناه شافى فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احداً
 وصادف الصحة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة عليه انتهى وفي شرح منهاج البيضاوى
 لابن امام الكاشغرية فاذا وقت للعامى حادثة فاستفتى فيها مجتهدا وعمل فيها بقنوى ذلك المقتد
 فليس له الرجوع عنه الى قنوى غيره في تلك الحادثة بغيرها بالاجماع كما قاله ابن الحاجب وغيره

وفي جمع الجوامع الخلاف فيه وان كان قبل العمل فقال النورى المختار ما نقله الخطيب وغيره انه ان لم يكن هناك مفتى آخر لزمه بمجرد قواه وان لم يسكن نفسه وان كان هناك آخر لم يلزمه بمجرد اقتضائه اذله ان يسأل غيره وحينئذ قد يتخالفه فيجى فيه الخلاف في اختلاف المفتين اما اذا وقعت له حادثة غير ذلك فالاصح انه يجوز له ان يستفتى فيها غير من استفتاه في الحادثة السابقة وقطع الكتاب الهريسي بانه يجب على العامى ان يلزم مذهباً معيناً واختار في جمع الجوامع انه يجب ذلك ولا يفتله لجرد التشهي بل يختار مذهباً يخلده في كل شئ يعتقد اربع اوجع او مساو بالغيره لا مرجوحاً وقال النورى الذى يفتضيه الدليل انه لا يلزمه المذهب بذهب بل يستفتى من شاء لكن من غير نلفظ للرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلذذه واذا التزم مذهباً معيناً فيجوز له الخروج عنه على الاصح وفي كتاب الزبد لابن رسلان والشافعي ومالك والنعمان واحمد بن حنبل وسفيان وغيرهم من سائر الائمة على هدى والاختلاف درجة وفي شرحه غاية البيان لو اختلف جواب مجتهدين متساويين فالاصح ان للقلدان يتخير بقول من شاء منهما وقد مر ما في التحفة في هذه المسئلة

باب وهذا الذى ذكرناه من الامر بين الامرين هو الذى مشى عليه جماهير العلماء من الاخذين بالمذاهب الاربعه ووصى به ائمة المذاهب اصحابهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني في البواقيت والخواهر روى عن ابي حنيفة انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دأبى ان يفتى بكلامى وكان اذا افتى يقول هذا رأى النعمان بن ثابت يفتى نفسه وهو احسن ما قدرنا عليه فمن جاء باحسن منه فهو اولى بالصواب وكان الامام مالك يقول ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الحافظ والبيهقى عن الشافعي انه كان يقول اذا صحت الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتهم كلامى يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحافظ وقال يومئذى يا ابراهيم لا تقلدنى في كل ما قول واظهر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رجة الله عليه يقول لاحجة في قول احمد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شئ وماتم الاطاعة لله ورسوله بالتسليم وكان الامام احمد يقول ليس لاحد مع الله ورسوله كلام وقال ايضا الرجل لا تقلدنى ولا تقلدن ما لكوا لا الاوزاعى ولا التبعى ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة انتهى ثم نقل عن جماعة عظمه من علماء المذاهب انهم كانوا يعملون ويقفون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن اصحاب المذاهب الى زمانه على وجه يقتضى كلامه ان ذلك امر لم يزل العلماء عليه فديماً واحداً حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار سبيل المسلمين الذى لا يصح خلافه ولا حاجة بنا بعد ما ذكره وبطه الى نقل الاقاويل ولكن لا بأس ان نذكر بعض ما تحفظه في هذه المسئلة قال البغوى في مفتاح شرح السنه وافي في اكثر ما وردته بل في عامته متبع الاقليل الذى لاح لي بنوع من الدليل في تأويل كلامه فحصل

ارباضا مشكل اترجبع قول على آخر وقال في باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة بعد
 ما ذكر التوجيه وسبحانك اللهم رندروي غير هذا من الذكر في افتتاح الصلاة فهو من
 الاختلاف المباح فبأيها استفتح جاز وقال في باب المرأة لا تخرج الامع محرم وهذا الحديث
 يدل على ان المرأة لا يلزمها الطبع اذ لم تجد رجلا ذا محرم بخرج معها وهو قول النخعي والحسن
 البصري وبه قال الثوري واجد واسحاق واصحاب الرأي وذهب قوم الى انه يلزمها الخروج
 مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والاولى بظاهر الحديث قال البغوي في حديث
 بروج بنت واشق قال الشافعي رحمه الله عليه فان كان ثبت حديث بروج بنت واشق فلا حجة
 في قول احمد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشجع وان لم يثبت فلا مهر لها ولها الرثا انتهى قول البغوي وقال
 الهاكم بهد حكاية قول الشافعي ان صح حديث بروج بنت واشق فلت به ان بعض مشايخه قال
 لو خضرت الشافعي لقممت على رؤس اصحابه وقلت قد صح الحديث فلت به انتهى قول الهاكم
 وهكذا وقف الشافعي في حديث بريدة الاسلمي في اوقات الصلاة وصح الحديث عند مسلم
 فخرج جماعات من المحدثين وهكذا في المعصفر استدرك البيهقي على الشافعي بحديث عبد الله بن
 عمر واستدرك القراني على الشافعي في مسألة نجاسة الماء اذا كان دون القلتين في كلام كثير
 منذ كور في الاجابة وللثوري وجه ان يبع المعاطاة جائز على خلاف نص الشافعي واستدرك
 الزمخشري على ابي حنيفة في بعض المسائل منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة قال الزجاج
 الصبيد وجه الارض ترابا كان او غيره وان كان صخر الا تراب عليه فلو ضرب التيمم يده عليه
 ومسح لكان ذلك طهوره وهو مذهب ابي حنيفة فان قلت فما نضع بقوله تعالى في سورة المائدة
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اي بعضه وهذا لا يتأق في الصخر الذي لا تراب عليه قلت قالوا
 ان من لا ابتداء لآية فان قلت قولهم انها لا ابتداء لآية قول منصف ولا يفهم من قول العرب
 مسحت برأسه من الدهن ومن التراب ومن الماء الامعني التبييض قلت هو كما تقول والاذعان
 للحق احق من المراء انتهى كلام الزمخشري وهذا الجنس من مؤاخذات العلماء على اعنتهم لاسيما
 مؤاخذات المحدثين اكثر من ان تحصى وقد حكى لي شيعي الشيع ابو طاهر الشافعي عن شيعه
 الشيخ حسن العجمي الحنفي انه كان يأمرنا ان لا نشدد على ناسنا في النجاسة القليلة لمكان
 الخرج الشديد وما امرنا ان نأخذ في ذلك بذهب ابي حنيفة في العقو عمادون الدرهم وكان
 شيخنا ابو طاهر يرتضى هذا القول ويقول به في الانوار وانما يهمل املية الاجتهاد بأن يعلم
 امور الاول كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعة بل بما يتعلق بالاحكام ولا يشترط حفظه
 بظهر القلب الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلق بالاحكام لا بما يشترط
 ان يعرف منهما الخاص والعام والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والسامع والمنسوخ ومن السنة
 المتواترة والمرسل بالمسند والمنقول والمنقطع وحال الرواة جرحا وتعديلا الثالث اقاويل

علماء الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا الرابع القياس بجملة وخفيه وتفسير الصحيح من
الفساد الخامس لسان العرب لغة وأمر اباؤنا لا يشترط التبصر في هذه العلوم بل يكفي معرفة جمل
منها ولا حاجة ان يتبحر الاحاديث على نقرها بل يكفي ان يكون له اصل مصحح يجمع احاديث
الاحكام كسفن الترمذي والسنائي وغيرهما كما في داود ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاجماع
او الاختلاف بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يقضى فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بأن يعلم انه
وافق بعض المتقدمين او يميل على ظنه انه لم ينكلم الاولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة
الناسخ والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف على قبوله او قوا تراث اهلية رواه فلا حاجة الى
البحث عن عدل الرواة وما عدا ذلك يبحث عن عدل الرواة واجتماع هذه العلوم انما اشترط في
المجتهد المطلق الذي يقضى في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يكون مجتهدا في باب دون باب ومن
شروط الاجتهاد معرفة اصول الاعتقاد قال الفرائي ولا يشترط معرفته على طرق المتكلمين
بادلتها التي يحررونها ومن لا يقبل شهادته من المبتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد
من لا يقول بالاجماع كالموارج او باخبار الآحاد كالقدريه او بالقياس كالشيعه وفي الانوار
ايضا ولا يشترط ان يكون للمجتهد مذهب مدون واذا دونت المذاهب جاز للقلد ان ينتقل من
مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمل به في حادثة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها وان لم يعمل
جاز فيها وفي غيرها ولو قلد مجتهدا في مسائل وآخري مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اختلف
من كل مذهب الا هو قال ابو اسحاق يفسق وقال ابن ابي هريرة لا ورجه في بعض الشروح وفي
الانوار ايضا المنتسبون الى مذهب الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله اصناف احدها
العوام وتقليد هم للشافعي منفرع على تقليد الميت الثاني بالقول الرتبة الاجتهاد والمجتهد لا
يقلد مجتهدا وانما ينتسبون اليه بجرهم على طريقته في الاجتهاد واستعمال الادلة وتزيب بعضها
على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يلقوا رتبة الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام
ومعكروا من قياس ما لم يجدوه منصوصا على ما نص عليه وهو لا يملكون له وكذا من يأخذ بقولهم
من العوام والمشهور انهم لا يملكون في انفسهم لانهم مقلدون وقال ابو القحط الهروي وهو من
تلامذة الامام مذهب عامة الاصحاب في الاصول ان العاصي لا مذهب له فان وجد مجتهدا قلده
وان لم يجدوه وجد مشبهرا في مذهب قلده فانه يقتضيه على مذهب نفسه وهذا نص في فقه فانه قلده
المتبحر في نفسه والمرجع عند الفقهاء ان الامامي المنتسب الى مذهب له مذهب ولا يجوز له
مخالفة ولو لم يكن منتسبا الى مذهب قبل يجوز ان يغيره بتقليد اي مذهب شاء فيه خلاف مبنى
على انه يلزمه التقليد بمذهب معين لا فيه وبها قال النووي والذي يقتضيه الدليل
انه لا يلزم بل يستغنى من شاء ومن اتفق لتمكن من غير تقليد للرخص في كتاب آداب
القاضي من قبح القدروا علم ان ما ذكر المصنف في الفقه ذكروا في المفتي فلا يقضى الا
المجتهدون وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من حفظ اقوال

المجتهد فليس بمفت والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد على طريق الحكاية كأي
 حنفية على جهة الحكاية فصرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو
 نقل كلام المفتي لأخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحداهم من أما أن يكون له سند
 فيه إليه أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدي فهو كتب محمد بن الحسن وهوها من
 التصانيف المشهورة للمجتهدين لأنه بمنزلة النسخ المتواتر عنهم أو المشهور هكذا ذكر الرازي
 فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجعل رفع ما فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف لأنها لم
 تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تدأله الأيدي نعم إذا وجد النقل عن النوادر مثلا في كتاب مشهور
 معروف كالأدوية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فلو كان حافظا للأدوية المختلفة
 للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا القدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها ولا يقتني به بل
 يحكم المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه أنه الأصوب ذكره في بعض الجوامع وهندي أنه
 لا يجب عليه حكاية كاهل يكفيه أن يحكي قولها فإن المقلد له أن يقلد أي مجتهد شاء فإذا
 ذكر أحدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلتك كذا بل يقول
 قال أبو حنيفة حكم هذا كذا ثم لو سأل الكل قال لا أخذ بما يقع في قلبه أنه أصوب وأولى والعامي
 لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه وعلى هذا إذا استفتي فتبين اعني مجتهدين
 فاختلفا عليه الأول أن يأخذ بما عيّل إليه قلبه منهما وعندي أنه لو أخذ بقول الذي لا يعيّل إليه
 جاز لأن ميله وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ وقالوا
 المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير فقبل اجتهاد وبرهان أولى
 ولا بد أن يراد بهذا الاجتهاد معنى التمحيص وتحكيم القلب لأن العامي ليس له اجتهاد ثم حنفية
 الانتقال إنما تنحصر في حكم مسألة خاصة قلده وعمل به والافتواه فلات باخنيقه فيما اتفق به من
 المسائل مثلا والتزم العمل به على الأجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا
 حقيقة تعلّق التقليد أو عذبه كانه التزم أن يعمل بقول أبي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي
 تتعين في الواقع فإن أرادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزمام نفسه ذلك
 قولاً لونية شرعاً بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج إليه بقوله تعالى فاستأخوا أهل
 الذكرا كنتم لا تعلمون والسؤال إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة حينئذ إذا ثبت
 عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب أن مثل هذه الزامات منهم أسكت الناس عن تتبع
 الرخص والاخذ العامي في كل مسألة بقول مجتهد أخف عليه وأبدا لا يرى ما يمنع هذا من النقل
 والعقل فكون الإنسان متبّع ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد على
 ما علمت من الشرع مذمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يذهب ما خفف عن أمته والله سبحانه
 أعلم بالصواب انتهى وهذا آخر ما اردنا إيراد في هذه الرسالة والحمد لله أولاً وآخراً

مِيقَاتُ الْقِيَاسِ

فِي اثْنَاءِ الْقِيَاسِ

مُؤَلَّفٌ مَرْقُومٌ

مُحَمَّدُ جَبِيَّةُ الْحَنِّي تَاجُ سُلَيْمَى ابْنِ قَاضِي الْقَضَا عَبْدِ الْحَقِّ صَاحِبِ ابْنِ قَاسٍ
مَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ تَلِيدُ خَاصِ مُرْشِدِ نَاصِيَةِ الْقَفْوِ يَا أبا الْعَرُوبِ
عَوْتُ سَيِّدِ صَوَابِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا اله الا هو والصلاة على محمد المصطفى
وجعلناه وعلى من قتله

الحمد لله الذي جعل الفرقان تبيان لكل شيء وموعظة للفقير وجعل طاعة الرسول لازمة
وذريعة لسعادة المؤمنين في الدارين وهو الله الحميد بحجة جماع العلماء المستنبطين المحققين
وعلى المؤمنين من الأئمة ان يعطوا ملكة الاستنباط للأئمة المجتهدين القائمين بالصلاة
والسلام على من انزل عليه الكتاب المبين وعلى الأئمة الكبار صلوات الله عليهم اجمعين اقول
العبد الراجي الى عفوره القاضي محمد حميد الحق بحقي لفرسولوى متأربا بكتب السلف
حمدا وصلاة لما رأيت عوج الناس من فراطهم وقصر بطونهم في القياس فبعضهم يكرهون القياس
كامل الحديث مثلا وبعضهم يقررونه مع فقدان شرائطه فاردت ان اتجنب الدلائل
من كتب السلف ليكون معيار الخلاف الثابتة لمن كان اهلا له ولنفي عمن ليس
ابلا له مع ذكر بعض المسائل متفرعة به سميت "بمقياس القياس في ثبات القياس"
حاشا لمنته "دفع الوسواس من منك والقياس" وفقى الله نعيمه في الباب
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
بدأت بسم الله وأحمد اولا وبذكر الخير اكون متميما

عنه هي فرقة يدعون انهم يعملون بالحد يفرقون بالوهابية وهكذا الفرقة
التي يزعمون انهم اهل القرآن ولا يعرفون القرآن الفرقان (مؤلفه)

اما بعد فاعلم ان الاجتهاد بذل الطاقة في حصول حكم شرعي
ظني لا بد من القياس فيما لا يجد فيه نص من الكتاب

اجتهاد ولغت جردا دون وراه صواب حسبت كما في المنتخب الاجتهاد الافتتاحي
مجرده جهته في جهاد وجهاد اسن حاشية وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمحسبين والاجتهاد مطلقا ثم من القياس
وغيره كما يستفاد من تفسير القاضي بضاوي في الآية المذكورة حيث قال فاطلاق
المجاهدة ليعم الخ (بضاوي سورة عنكبوت)

قول ظني قيد افادى الى الحكم الحاصل بترتيب المقدمات ظني ليس لقطعي
كما علم من اثر عبد الله بن مسعود في المفوضة (وهي طمرة التي مات عنها زوجها)
ولم يسم لها مبر قال جهته فيها برأى ان صبت من الله وان خطوت فمني
ومن الشيطان ارى لها مبر مثل نساءها لاوكس لا شطط وكان ذلك بحضر من
الصحابه ولم ينكر عليه احد منهم فكان ذلك اجماعا على ان الاجتهاد يحتمل الخطأ
(نور الانوار السطوح مجتبا في ص ٢٢٧)

القياس في اللغة اندازه كفرن ميان دو چیز و برابری کردن وقيل في المعنى

شعر

يقاس المر بالمر اذا ما هو شاه وللشي على شي مقاليس و اشباه
وفي شرح التهذيب القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر الخ

وذلك بترتيب المقدمات مثلاً تقول كل ا ب وكل ب ج
يلزم منه ان كل ا ج. او تقول كل عالم معيّر وكل معيّر لا بد له من
معيّر وهو الله الواجب الوجود الخالق لكل شيء -
واما القياس في الشرع فهو تقدير الفرع بالاصل في الحكم
والعلة (النار)

اما العقل فهو نور في قلب الادمي يضيء به طريق يبتدأ به من
حيث شئى اليه درك الحواس الخم (نور الانوار ص ١٨)
والنقل ما نقل عن الغير واللام فيه للعهد اى لنقل شرعى و
ذلك عبارة ليهنا عن ثلاثة بشيار الكتاب والسنة وجماع الامة
وسياتى ذكرها -

ذكر في رسالة عقد الجيد ص ٢٢ قال لا يام اشهر ستانى ابو الفتح
محمد بن عبد الكريم في كتابه المسمى بالمثل والمحل انا نعلم قطعاً وقيناً
ان الحوادث والوقائع في العبادات والتهنئات مما لا يقبل بعد
واحصى ونعلم قطعاً ايضاً انه لم يروى في كل حادثة تنص فالنصوص اذا كانت
متعددة والوقائع غير متعددة ولا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى علم قطعاً
ان القياس واجب الاعتبار حتى يكون بصد كل حادثة جهتها والخ
وايضا العلماء ورثة الانبياء ولا ينزل عليهم وحى شجره فلا بد لهم

والسنة واجتماع الأمة ويدل عليه العقل والنقل اما
العقل فلان النصوص متناهية والوقائع غير متناهية فالقياس
واجب الا اعتبار حتى يكون بصد كل حادثة اجتهداً

من الاجتهاد على وفق الاصول حتى يستنبطوا فروع منها الخ
قال القاضي البغوي في عبد الله في احوال التنزيل استدلل به
على ان القياس حجة من حيث امرنا مجاوزة من حال الى حال وحملنا
عليها في حكم لما بينهما من المشاركة المتضمنة له (بيضاوي ص ١٩١ الجزء
الثامن والعشرون)

وقال مولانا الجيون في التفسير الاحمدي تحت هذه الآية بعد اثبات
القياس بدلالة النص او لقول ان الله تعالى امرنا بالاعتبار
والاعتبار رد الشيء الى نظيره وهو علم شامل للقياس والمثالات
(العقوبات) وحينئذ يكون اثبات حجة القياس بعبارة النص
فذا دليل جامع بين العقل والنقل وقد تمسك به صاحب
المدارك والبيضاوي

وذكر العلامة شيخ سليمان الحنفي في فتوحات الالهية المشهور
بالجمل ص ١٢٤ جلد اول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا

واما النقل فعلى ثلاثة انواع الكتاب وهو قوله تعالى
 فَاعْتَبِرُوا يَا اُولِيَ الْاَبْصَارِ

الله الآية وفي الآية اشارة لادلة الفقه الاربعة فقوله طيعوا الله اشارة
 للكتاب وطيعوا الرسول اشارة الى السنة وقوله اولى الابصار اشارة
 الى الاجماع وقوله فان تنازعتم اشارة الى القياس الى آخره
 ما نص في الصفحة الآتية قوله فان تنازعتم الظاهر انه خطاب بقل
 مستأنف موجه للمجتهدين

وايضاً ذكر البيضاوى في تفسيره فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون
 وفي الآية دليل على وجوب المراجعة الى العلماء في ما لا تعلم ثم قال
 في تفسيره وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس الحق وتبين علم من ان ينص
 المقصود او يرشد الى ما يدل عليه كالقياس ودليل العقل ولعلمهم
 يتفكرون ان يتا ملوا فيه فينتبهوا للحقائق انتهى -
 وايضاً اشار اليه كمالين على الجالين وغيره

ولما السنة فمن معان جبلان رسول الله ﷺ لما بعثه الى
 اليمين قال كيف تقضى اذا عرض لك قضاء قال قضيه بكتاب الله
 قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسولي الله قال
 فان لم تجد في سنة رسولي الله قال اجتهد بعقلي ولا ابر
 (قال) فضر رسول الله ﷺ على صدره وقال الحمد لله الذي
 وفق رسول رسول الله لما يرضيه به رسول الله (رواه الترمذي ابو داود

اعلم ان حديث معاذ بن ابي سفيان عن النبي ﷺ ما صرح به الامام حجة الله ابو حامد الغزالي
 وقال في تلخيص الفتاوى بالقبول من قمر الاقمار ص ۲۲
 وايضا حديث علي بن ابي طالب عن النبي ﷺ قال بعثني رسول الله ﷺ الى اليمين قاضيا
 يا رسول الله ترسلني وانا حديث السن لا اعلم الى الله بالقضاء فقال ان الله يهدي
 قلبك ويثبت لسانك اذا تقاضا اليك رجلا فلا تقض للاول
 حتى تسمع كلام الآخر الحديث رواه ابو داود وغيره

له لا علم لي انة كاملا في قوله سيدي قلبك اے يرشك في طريق ابتداء القياس في
 الذي محله قلبك الخ امرقة على الشكوة ص ۳۲۵ باب اللؤلؤ بالقضاء

والداري) واما اجماع الامة فقال صاحب الملوك الخ قد حصل لعلم
بالتواتر انهم اذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلالا وحرام
ابتدأوا بكتاب الله تعالى فان وجدوا فيه نصا او ظاهرا تسكوا به
وان لم يجدوا فيه فرغوا الى السنة وان لم يجدوا في الخبر فرغوا
الى الاجتهاد (درر المسائل عقدا لجديد)

اقول قد انعقد الاجماع على حجية القياس في الفروع الا ترى ان اسلف قسموا
الحج لشرعية الى الاربعة واستنوا مباحثا الربعة وممولا ففونا واقساما وابحاثا و
امضا عليه ليتأخرون جماعها الخ واورد علينا بعض منكروا القياس وهتدوا
بقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول حيث منا بالرد الى الله والرسول وما مننا بالرد
الى غيرهما فكيف يكون استدلالا للقياس فا جاب عنه صاحب التفسير الاحمري
ان الرد عليهما (لما المراد الكتاب والسنة معا) على وجه القياس واطاعة
اولي الامر نعم والمراد به كل اولى الحكم اما ما كان او امير سلطانا كان او حاكما
عالميا كان او مجتهدا قاضيا كان او مفتيا على حسب المراتب لان النص مطلق
فلا يقيد من غير دليل مخصوص

فالإسلام ما ضل إلى يوم الدين برغم المضلين فمحمد رسول
الله خاتم النبيين على القرائين باليقين ومن أنكر الحتم

هذا تحقيق ثانٍ لاثبات القياس يعني الإسلام جاز إلى يوم القيمة كما هو
المعتقد لأهل الإسلام ثبت بدلائل عقلية وعقلية أما العقلية فما حمله أن النبوة
ختمت من لدن رسولنا محمد وانقطع الوحي بنوعيهما وجرى القياس للإسلام
فيلزم منه بالضرورة أيضا عقلا أنه لو لم يكن القياس جائزا لانسد جرى الشريعة
لأن النصوص انقطعت الوقائع لا تنقطع إلى القيمة الصغرى بطل فالكبرى
أيضا في عدم جواز القياس مع انقطاع الوحي فعدم جرى الشريعة يكون
باطلا وينكسر أن القياس جائز للضرورة ولشريعة ما ضل بالضرورة ولذلك دل
المقدمون وفعوا عليها مطابعا لكلام العرب إلى الغنا عما عدا ذلك فضل الله

يؤتيه من يشاء

وباقٍ شرعه في كل وقت إلى يوم القيمة وأرخال
اعلم أن الفرق التي تسمى بالقاديانية يتبعون الفضل الأعظم الموسوم به مردا
خلام أحمد القادياني ويوولون الكتاب تاويلا عليا حيث قالوا في
قوله تعالى وإن من أمة إلا ضل فيها نذير أنه لبد لكل عهد من نبي كما كان قبل
أنبي عليه السلام لأن النبوة رحمة وإبلاغ فينبغي أن لا ينقطع إلى يوم القيمة إلى آخر

ما قالوا اذ حردوا واثروا وكرهوا فنقول في الجواب انكم سلمتم القياس بقولكم ان النبوة جمعة فينبغي ان لا ينقطع وتفصيل ذلك ان القياس خلف عن الوحي فاذا انقطع الوحي ختم النبوة قام القياس بمقامه والمجتهد خليفة النبي عليه السلام فاذا قال النبي قام ابو بكر عليه السلام ثم وثم لما قال النبي عليه السلام العلماء ورثة الانبياء قال علماء رتي كانبيا رتي اسرائيل -

واما ختم النبوة فمن القطعيات عقلا ونقلنا قال الله تعالى ما كان محمد اباحد من رجا لكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الشكل شي عليها قال القاضي البيضاوي ختمهم (ا ختم محمد النبيين) او ختموا به (على القرأتين) ولو كان له ابن بالغ لاق منصبه ان يكون نبيا ولا يقدح فيه نزول عيسى بعده لانه اذا نزل كان على دينه مع ان المراد اخر من نبي وكان الشكل شي عليها فيعلم باليقين بان ختم به النبوة (انوار التنزيل الجزء الثاني والعشرون ص ١٠١)

وبكذا في تفسير الجلالين وعاشية السداة به ففوح الالهية - وفي اوهب عليه ما كان محمد نبي محمد اباحد من رجا لكم پس چكي از مردمان شما و اگر چه پدر طيب و قائم و ابراهيم بوده اما ایشان بحد رجال رسیده اند و لكن رسول الله و لكن او فرستاده خداست و خاتم النبيين و مظهر خير ان يعني بدو مظهر کرده شد و نبوة و مظهری پرو ختم کرده و خاتم معنی اخرتیه است يعني او آخر انبياء است (حاشی ص ١٠١)

فالحاصل ان المفسرين يتفقون في ذلك -

فهو من الكافرين بالبراهين من الكتاب السنة واجماع الامة

اما الكتاب فقد حررته مفسرا واما السنة فمن ابى امريرة قال قال رسول الله
 ﷺ النبي عليه وسلم مثلي مثل الانبياء كمثل قصير احسن بنيانه ترك منه موضع لبنة
 فطاف به النظارة فيجبون من حسن بنيانه الاموضع تلك اللبنة فكنيت لانا سد
 موضع اللبنة ختم لي النبيان وختم لي الرسل وفي رواية فانا اللبنة وانا خاتم النبيين
 متفق عليه (مشكوة ص ١٤٥) وفي هذا الحديث دليل لعقل ايضا وهو الاظهر لا ولي
 الا لباب وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يبعث وجالون كذابون كلهم يزعم
 اني انا خاتم النبيين لاني بعدي رواه ابو داود - وفي الحديث لانا اخر الانبياء
 و انتم اخر الامم

پس خدا بر ما شریعت ختم کرد بر رسول ما رسالت ختم کرد
 اقول الله جالون الكذابون في الحديث ثم يشمل الى شرزته القاديان وعلى
 الخصوص الى زعيم لان كذبه ووجه شهره ظهر من الشمس على من راي كتبه او سمع وان
 لم يراه الضمير

قد تنكر لعين ضوء الشمس من ربه وينكر الفم طعم الميا من سقم
 يعني نبوة محمد عام شتمل لجميع الناس كافة قال الله و اخرين منهم وكافة للناس
 و حجة للعالمين الآيات وفي الحديث بعثت الى الناس عامة على ان بعثت

شأن الحزن أيضا كما في سورة الحزن من تفسير الغرر في غيره وفي الاحبار للقراني
الحز قال مؤلف الامالي

ونتم الرسل بالصدق العلي
نبي هاشمي في جمال

تنبيه علموا السعدكم الله يا اخوان الاسلام ان الفرقة اسماء بالقاديانية
اهل للطرد والذلة وعدم الاحسان فيجب على اولى الامر على اصحاب ازمته
السلطنة الباكستانية ان يذللوا القاديانيين بوضع الجبرية عليهم وايجاب
علامة الامتياز عليهم ليميزوهم من اهل لا يسلّم احدنا عليهم وايضا يجب ان
يطردوهم عن مجالس المشورة بين المسلمين وان يعزلوهم عن عبود عمل السيادة و
الامارة في المحاكم كلها. وان لا يشتركوهم في استصواب الاراء الا ان يحفظوا اسم
حقوقهم كما للهنود فينا ولكن لا يجوز ان يؤذوا تشهيرا بابلهم كما يفعلون ذلك
لانه لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا ينبغي الاحسان بهم لانهم
يزدادون به ضياء وعنادا

ارحمي الاحسان عند المحرومين
وعند القن منقصة وذمنا
كقطر صار في الاصداف ذرا
وفي شدة الافاعي صابغتنا
الهم انا الحق حقا وارزقنا التمام وانا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابا

وبعض من ينكر الختم القادنيون فاحذرهم قاتلهم الله ائى
يؤفكون لكن المجتهد المطلق فقد من الدهر اما المقيد فعلى الصنع

مراتب

اقول نقل مولانا محمد ايوب فى درر المسائل عن النوار التتميز ان المجتهد
من جمع خمسة انواع من العلوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله وعلم وقلم اقاويل
السلف من اجدادهم وختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وبوطريق استنباط الحكم
من الكتاب سنة فاذا عرف من كل هذه الانواع مظنة فهو حينئذ مجتهد
واذا لم يعرف فببيلة التقليد وان كان شجر ائى مذهب من السلف ائى وهذا استدلال
عن ما مضى لئى انا اثبتنا القياس بالدلائل ولكن لا يكون كل واحد مجتهدا كما عزم
بعض الناس مع فقد ان القياس وسأوضح هذه المسئلة ردالمن استدراجا
مدارج الهوار فاقول قال صاحب درر المسائل نقلا عن رسالته بالتقليد للسيوطى
المجتهد المستقل هو الذى يتقفل بقواعده لنفسه بناء عليها الفقه خارجا عن
قواعد المذاهب الاربعة وهذا شئ فقد من الدهر ولو اراده انسان اليوم لا متنع
عليه وقال صاحب الدر المختار نقلا عن ابى القاسم بحفى المجتهد المطلق فقد
من الدهر واما العقيد ففى سبع مراتب وعليها اتباع ما صححه وما زججه (رد
المختار جلد الاول ص ٩٠) وانما قلت بضع مراتب لان العلماء مختلفين
فى طبقات الفقهاء عددا فالان شرع فى تفصيل عبارة الدر المختار المذكور علينا

قال هو انا عبد المحي في النافع الكبير قال ابن كمال لفقها على سبع طبقات الاولى
 طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف (هو القاضي يعقوب بن ابراهيم)
 ومحمد (ابن حسن الشيباني) وغيرهما الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا
 فيها عن صاحب المذهب كالحصاف الطحاوي وقاضي خان ومثاليهم الرابعة
 طبقة اصحاب التخرج كالرازي وضرا بيقدرين على تفصيل قول مجمل و
 الخامسة طبقة اصحاب الترجيح كابي الحسين القدوري وصاحب الهداية والسادسة
 طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف كصاحب الكثر ومثاليهم
 السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرين على التمييز ونحن العوام انهم وكذلك
 عمر بن عمر زهري واتباعه ثم قال بعض العلماء ادنى شرط للمجتهد ان يحفظ
 المبسوط (النافع الكبير ص ٩) لغاية هذا المختصر

واما التقليد فهو قبول قول الغير من غير ان يعرف حقيقة وذلك في اشرع
 وفي اللغة تعليق القلاوة في العنق وبين المعنيين مناسبتة لما في الحديث من
 خرج من الجماعة قد شرب فقد خلع ربة الاسلام عن عنقه ثم علم ان التقليد ضربان
 حرام تقليد الاباء والاكابر في الاباطيل والمناسخ كما قال الله تعالى واذا
 قيل لهم اتبعوا ما اتزل الله قالوا بل نتبع ما الهينا عليه آباءنا ولو كان
 آباءهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ط الايات
 اقول تقليد الائمة والعلماء الصالحين حق ثبت بالنصوص والاجماع

عنه طبقة المجتهدين في المسائل التي لا فيها عن صاحب المذهب كالخلاف الطحاوي وقاضي خان ومثاليهم الرابعة

ولما التقليد فهو قبول قول الغير من غير ان يعبر بحقيقته وهو
نوعا حرام وجائزا اما الحرام فالتقليد لا جاء في الاطيار والناسخ
واما الجائز فالتقليد لعلماء بحسب المراتب للعوام واخصر الخوف في
المذاهب الاربعة فمن شدد شذ في النار والفتوى بالعمل على

قال الله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم الى اخره
فقد ذكر الكمالين علي الجلالين رواية جبرير وابن المنذر والحاكم
عن ابن عباس قال هم (الاولى الامر) اهل الفقه في الدين وعن
ابن العنابة هم اهل العلم الا ترى انه يقول ولوروده الى الرسول الى
اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه وقال مؤلف تفسير الاحمدى
واطاعة اولى الامر اعم والمراد به كل اولى الحكم الى اخر ما رقت نقلا
وقوله تعالى فاساوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قال صاحب المال

شعر

وايمان المقلد ذوا اعتبار بالذوق الدلائل كالنصال
قال مؤلف درر المسائل نقلا عن التفسير المظهرى ان اهل السنة والجماعة
قد افرقت بعد القرن الثلثة على اربعة مذاهب ولم يبق في الفروع
مذهب سوى المذاهب الاربعة فقد انعقد الاجماع المركب على بطلان

قول يخالف كلهم وايضا قال السيد الطحطاوي في حاشية الدر المنحة
قال بعض المفسرين ان هذه الطائفة الناجية المسماة بأهل السنة والحكمة
قد اجتمعت اليوم في المذاهب الاربعة بهم المخفيون والمالكيون
والشافعيون والحنبلية ومن كان خارجا من هذه المذاهب الاربعة
من ذلك الزمان فهو من اهل النار (عقد جديد ص ١٥)

وقد حقق صاحب الاشباه في القاعدة الاولى من النوع الثاني من
الفن الاول فقال مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشئ مخالف للاجماع
وهو ظاهر وما خالف الامة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه
خلافا لغيرهم والفتوى بالعمل على احد المذاهب الاربعة فقد مسح
في التحريم الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم (اشباه ص ١٩ طبع مصطفى
والامة اذا اختلفوا على احوال كان اجماعا منهم على ان ما عداه باطل فامتنعوا
لاختصار المذاهب في الاربعة وبطلان النخاس (نور الانوار ص ٢٢)
وفي الحديث لا تجتمع امتي او امنه محمد على ضلالة ويد الله على الجماعة
ومن شذ شذ في النار وقال ابو السواد الا عظم فانه من شذ شذ
في النار الاحاديث الخ

لكن الواجب العمل بواحد من المذاهب الاربعة الا على الكل

احد المذاهب الاربعة فان كنت في مذهب الامام فعليك
بالدوام الى لقيام وفي الخبر ستفارق متى تلت وثلاثة وسبعين

قال حجة الله العزالي في الاحبار من ليس له رتبة الاجتهاد
وهو حكم كل اهل عصر انما يفتي فيما يسأل عنه ناقلا عن مذهب
صاحبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم يجر له ان يتركه وليس له التقوى
بغيره (در المسائل ص ١)

وقال القسستاني في شرح النقاية من جعل الحق متعديدا
كالمتنزه اثبت للعامة اختيار في الاخذ من كل مذهب ما يهواه
ومن جعل الحق واحدا كعلماءنا الزم للعامة اما ما وجدوا فلو اخذ
من كل مذهب مذهب مباحه لصار فاسقا تاما كما في شرح
الطحاوي اخر قلت هـ

وحق حصر اربع المذاهب فكل منه محمول الرجال

فان اخترت مذهب ابي حنيفة فلا تعرض الى الباقي بحال

تنبيه اعلم ان مذهب ابي حنيفة مشهور المذاهب وعليه علم غفير
من المسلمين كما هو الظاهر لكل من سار في البلاد ولما كان من واجب
الاجتهاد العمل بجملة الآراء ينبغي للحكام المسلمين حثا ان ينفذوا الفقه

فرقة كلهم في النار الآجبية الحديث وقال الله تعالى وإن
هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم

الحققة اصولاً وفروعاً وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والخ
قال مولانا احمد جيون في التفسير الاحمدى عند قوله تعالى وإن
هذا صراطي مستقيماً الآية في الجزر الثاني ذكر في المدارك ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خط خطاً مستقيماً وقال هذا سبيل
الرشد وصراط مستقيم فاتبعوه ثم خط على كل جانب ستة
خطوط مائلة ثم قال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو
اليه فاجتنبوها وتلا هذه الآية ثم يصير كل واحد منها اثنا عشر طريقاً
فاضرب ستة في اثني عشر يحصل لك اثنان وسبعون فبذه
بالكثرة والواحد المستقيم اشارة الى الناجية هكذا يفهم من الحديث و
الفرق كما اشار اليه النبي عليه السلام بخطوط الممالة - اربع و افض
والخوارج والنجارية والقدرية والجمية والمرجية ولكل واحد
اثنا عشر شعب مذكورة باساميها في المطولات لا يسعها هذا
الختصر فان شئت فارجع الى التفسير الاحمدى والعينى وغيرهما
تقف عليها - والآن اذكر عقائد هذه الستة مختصراً ثم اذكر ما به

عن سبيله ذالك وصاكم به لعلكم تتقون سوكر انعام

الاستيذان الناجية مختصر النشار الله تعالى قال وفض يا جميعهم
لا يسنون الجماعة والاقامة والسج على الخفين والتراويج ويلعنون
الصحابة كلهم الاعلى النحر

والنحر جنة يكفرون اهل القبلة بالذنب ويلعنون عليا رضي الله عنه الخ
والجبرية يقولون لا اختيار للعبد اصلاً وانما عليه الحبحر ويقولون المال
محبوب الله تعالى الى آخره يقولون .

والقدرية يقولون افعل كل للعبد فيلزم فيه شرك ولا يجوزون
الجنائز وينكرون الميثاق النحر

والجهمية يقولون الايمان بالقلب دون اللسان وينكرون حد
القبر وينكرون قبض الملك الروح .

والمرجية يقولون ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام على
صورته وبان له جسماً وتجنيزاً والعرش مكانه وبان العبد لا يضره الذنب
بعد الايمان وينكرون الصلوة والزكوة ويؤمنون بالنسار مثل
الرياحين فليأخذوا من يشاء بغير نكاح العياذ بالله . وفي
هذه الاقوال انكار كثير من الآيات والسنن واقوال الصحابة

والواحدة الناجية من كان على السنة والجماعة

فلذلك هلكوا الخ

ويرد علينا ان كل فرقة يدعون النجاة ويؤولون الآية ويثبتون
بانها هي الناجية -

فاجاب عنه المؤلف المذكور فقال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن الواحدة الناجية فقال عليه السلام من كان على السنة والجماعة
وفي رواية ما انا عليه واصحابي وفي رواية عن ابن عباس من كان
فيه عشر خصال - تقضيل الشيعين وتوفير المختنين وتظيم القبلتين و
الصلوة على الجنائزين - والصلوة خلف الامامين والمسح
على الخفين - وترك الخروج على الامامين والقول بالثقة يمين
والامساك عن الشهادتين واداء الفريضتين الخ
وتركت التفصيل خوف التطويل والله على القول وكيل

فان قيل ان خطأ المجتهد في اجتهاده فكيف يجوز لنا الاتباع.

اقول المجتهد شاب وان خطأ كما في الحديث فمن عبد الله ابن عمر و ابى هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد و اصاب فله حبران واذا حكم فاجتهد و خطأ فله اجر واحد متفق عليه مشكوة باب العمل بالقضار ص ۳۲۲

و هذا كما في مسألة الاجتهاد لمن شئت عليه اقبله يجوز له العمل بالرأى وان خطأ الخ

فان قيل الحق واحد فمن اين المذاهب الاربعة اقول في الخبر اختلاف امتي رحمة و في الخبر اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم و غيره من الدلائل مشعرة بجواز الاختلاف و جواز تقليدكم مع اختلاف الائمة و لان لكل مقلد ظن غالب و به ثبت المقصود و لان الاعمال بالنيات و لكل امرء ما نوى الحديث و عليه السواد الاعظم

به محمد برسان خویش را که دین همه او است

اگر به اوزر سیدی تمام بولہی است
شہر فارسی

ہمہ شیران جہان بستہ این سلسلہ اند
رو بہ از جیلہ چہ سان بگسلد این سلسلہ را
و آخر دعوانا ان الحمد للہ رب العلمین و الصلوٰۃ والسلام
علی سید المرسلین ۔

قد فرغت من هذه الرسالة في التاسع
من المحرم يوم الجمعة ست مئة و ثلاث
وسبعين بعد الالف و ثلثمائة من
هجرة رسول الثقلين صلوات اللہ علیہ
وسلم متفقاً بہ

رقبہا العبد الراجی الی عفوریہ القوی
محمد حبیب الحق

القاضی فی بلدۃ فورولی من بلا دضلع
مردان پاکستان

- ولنا معاشر المسلمين كتابات عظيمة . ومنه ارسى كثير في بلدنا -
- منها : جامعة نورثية عريقة - بميفي اباد - بنسكا - (JAMIA NOORIIYA - ARABIYA - FAIZABAD - PATTIKHAD - RO -)
- ومنها : الاباقيات الصالحات - بوبلور - (BAKIIYATHUSSALIHATH VELLUK)
- ومنها : جنة العلوم : بالساد - (JANNATHUL ULOOM ARABI COLLEGE - PALGHAT)
- ومنها : كلية انورثية : بنسجر - (ANVARIYA ARABI COLLEGE - POTTACHIRA)
- ومنها : جامعة وهينث - بوندور - (JAMIA VAHBIYA - VANDUR)
- ومنها : اخوان الاسلام - بترويكاد - (ANVARII ISLAMI ARABIC COLLEGE - TIRURKAD)
- ومنها : جامعة هانث : كدمير - (JAMIA RAHMANIYA KADMERI)
- ومنها : معونة الاسلام : خنات - (MAUNATHUL ISLAM ARABI COLLEGE - PONNANI)
- ومنها : دار الاسلام = لنديل كاليكوت - (DARUSSALAM - NANDIYIL - CALICUT)

وهذه الامور فقط . والا لا تقف عند كتابتنا ومدارسنا عند حد بل هي اكثر من ان تحصى وكثيرا ما هذه دنيته . ويعلم ويدرك فيها العلوم الدينية من الفقه والفقه والفقهاء - والعقيدة والفاني - والمنطق - والشعر - والحصول - والحوار - والادبية والسياسة - والهندسة - والمناظر - وغيرها من العلوم المفيدة في الدنيا والآخرة . ولا يراد من واحد من هذه الكتابات علم العمل الا بحد - ولا يتعلم فيها هذا العلم . بل العلم الذي في هذه الكتابات الامور الدينية - والمذكرات المنيرة للعقل بالانوار الروحانية . والمقصود الاعظم لاساتيدنا اقامتهم الدائم ونشور الاسلام ولا يجعلون الا بحد اهميته في تعليمهم بل يربونها تبجيت . غلاف الفرق المتعددة

(٥)

أيها المحبوبون !

ألا أخبركم خبراً عجيباً جازياً في بلدنا بعد المناظرة المشهورة في
مدينة كالكوت - فاستمعوا ! أنتم أنتم المجاهدين في بلاد كيرالا (KERALA)
بل بالهند (INDIA) علوي مولوي (ALAVI MOULAVI) قد مات في تاريخ
١٨٠٥٧٦ - بعد المناظرة المذكورة بلامر من ولا سبب آخر إلا ما قلتم بعد -
وأنجب منه أنتم أعظم المجاهدين في بلاد كالكوت (CALICUT)
قد ركب يد ماعلي دراجية بخارية مشهورة بالفاين المناظرة مع المجاهدين
وبالمقام الشريف للسيد جعفر في كالكوت فلم يذهب نصف ميل
فقط مغلوباً فتكسر جلده وانقطع (نعوذ بالله منه)

وخبير عجيب آخر : أنه محمد علي "أنصار" عبد القادر قد تكلم مع
جانب المجاهدين في المناظرة - والآن قد اتفق الطرفان على أن لا يتكلم عبد القادر
وغيره آخر = أنتم أنتم قد قلتم في ساجد المجاهد في بلاد المناظرة
وأخيراً من هذا أن كثير من المجاهدين قد ارتدوا ورجعوا
إلى الشك والجماع . حالاً منهم بالبحث بصف المناظرة
والشك في هذه الأمور الخطية غلبة الشك على أقدامهم ودمائهم
في المناظرة بصحبة مولويهم "اللهم أحق الحق وأحكمه وأهلك الباطل والظلمة"
ولامرية في أن هذا الأمر العجيب إجابته دمارهم . وشمسهم -
أرجو مع جنابكم وانتظروا ترسلوا في الآتي المرسومة
في الصفحة الرابعة - أن ترسلوا في أيضاً مكنوناً بديع
محتوياً على جميع أخباركم وأخبار بلدكم وأن ترسلوا في أيضاً تمثيل
صوركم لأن أرجو أن أنظر إليكم وجهكم كما لا أطيع إلا ذلك - ففقدت
بنظر التمثيل - فأن وفقني الله أني زمان علي أن أنظر إليكم وجهكم
فإن هبت ذلك الساعة إلي بلوكم - والله ليس هذا الحق من عندي -
وأنا سأله الله أن يوفيني ببلوكم "وشتا ميقول" لأن في
فرجة شديدة في نظركم ونظر بلدكم - وأقنعت أن الله فعين لي على
هذا الأمر الشاق - فغتم هذا الكلام - هذا أنا وسلمنا وعافانا الله من كل مرض
وأمة وقصبة - اللهم أغلنا فيردنا من دار البدار - والله العليم

الكتب العربية المطبوعة في مكتبة حقيقت كتاب أوى

- ١- جزء من القرآن الكريم صفحہ ٢٤
- ٢- تفسير سورة البقرة (شيخ زاده) صفحہ ٢٠٨
- ٣- الايمان والاسلام صفحہ ١٤٤
- ٤- القول الفصل شرح فقه أكبر صفحہ ٤١٧
- ٥- نخبة الآلى لشرح بدأ الامالى صفحہ ١٤٤
- ٦- الحديقة النديّة شرح الطريقة المحمدية (الجلد الاول) صفحہ ١٦٠
- ٧- علماء المسلمين والوهابيون صفحہ ١٢٨
- ٨- فتاوى الحرمين برجف ندوة المين صفحہ ١٢٨
- ٩- هدية المهديين ويليہ المتنبئى القاديانى صفحہ ١٧٦
- ١٠- المنقذ من الضلال لجمال العوام عن علم الكلام ويليہ تحفة الأريب صفحہ ١٤٦
- ١١- المنتخبات من المكتوبات الانام الربانى صفحہ ٢٥٦
- ١٢- مختصر الخُفّة الاثنى عشرية صفحہ ٢٤٠
- ١٣- الناهية عن طعن أمير المؤمنين مُعاوية ويليہ الحج القطعية صفحہ ٣٥٣
- ١٤- خلاصة التحقيق فى بيان حكم التقليد والتلفيق صفحہ ١٦٠
- ١٥- المنحة الوهابية فى رد الوهابية صفحہ ٢٠٠
- ١٦- البصائر لمنكرى التوسل بأهل المقار صفحہ ١٦٠
- ١٧- فتنة الوهابية ويليہ الصواعق الالهية ويليہ سبيل الجبار صفحہ ٢٧٤
- ١٨- تطهير المواد ويليہ شفاء السقام صفحہ ٢٥٦
- ١٩- الفجر الصادق فى الرد على منكرى التوسل والكرامات والخوارق ويليہ ضياء الصدور صفحہ ٢٥٦
- ٢٠- الخبل المتعين فى اتباع السلف الصالحين صفحہ ١٩٢
- ٢١- خلاصة الكلام فى بيان امراء البلد الحرام (الجزء الثانى) صفحہ ١٢٨
- ٢٢- التوسل بالنبي وجملة الوهابيين ويليہ التوسل صفحہ ١٤٤
- ٢٣- الدرر السنية فى الرد على الوهابية صفحہ ٣٣٦
- ٢٤- سبيل النجاة عن بدعة اهل الزيغ والضلالة صفحہ ١٧٦
- ٢٥- الانصاف فى بيان سبب الاختلاف ويليہ عقد الجيد ومقياس القياس صفحہ ٢١١
- ٢٦- الجيد ومقياس القياس صفحہ ٨٠

- ٢٦- المستند المعتمد بناءً على نجاح الإبد
صفحة ٢٧٢
- ٢٧- الاستاذ المودودي ويلييه كشف الشبهة عن الجماعة التبليغية
صفحة ١٢٨
- ٢٨- كتاب الأيمان (من رد المحتار)
صفحة ٢٠٨
- ٢٩- الفقه على المذاهب الأربعة (الجزء الأول)
صفحة ٣٣٤
- ٣٠- الفقه على المذاهب الأربعة (الجزء الثاني)
صفحة ٣١٦
- ٣١- الفقه على المذاهب الأربعة (الجزء الثالث)
صفحة ٢٨٨
- ٣٢- الأذلة القواطع في حكم ترجمة الخطبة في الجوامع
صفحة ٨٠
- ٣٣- البريقة شرح الطريقة ويلييه منهل الواردين من
بهار الفيض على ذخرا المتأهلين في ساعل الحيف
صفحة ٢٨٨
- ٣٤- البريقة السنية في آداب الطريقة ويلييه
صفحة ٢٢٤
- ٣٥- السعادة الأبدية فمأجاء به النقشبندية ويلييه ارغام الريد
صفحة ٢٥٦
- ٣٦- مفتاح الفلاح ويلييه خطبة عيد الفطر
صفحة ١٤٤
- ٣٧- مفاتيح الجنان شرح شرعة الاسلام
صفحة ٥٩٢
- ٣٨- الانوار المحمدية من المواهب اللدنية (المجلد الأول)
صفحة ٤٤٤
- ٣٩- حجة الله على العالمين في معجزات سيد
المرسلين (المجلد الثاني)
صفحة ١١٢
- ٤٠- اثبات النبوة ويلييه الدولة المكية بالمادة الغيبية
صفحة ٢٢٤
- ٤١- النعمة الكبرى على العالم في مولد سيد ولد آدم
صفحة ١٩٢
- ٤٢- تسهيل المنافع وبها مشه الطب النبوي
صفحة ٢٠٨
- ٤٣- الدولة العثمانية من الكتاب الفتوحات
الاسلامية ويلييه المسلمون المعاصرون
صفحة ٢٦٤
- ٤٤- كتاب الصلاة
صفحة ٣٢
- ٤٥- صف على و عوامل
صفحة ١٣٦
- ٤٦- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة
صفحة ٣٣٤
- ٤٧- الحقائق الإسلامية في الرد على المزايم الوهابية
صفحة ١١٢
- ٤٨- نور الاسلام
صفحة ٢٠٦

کتابهای فارسی در کتبخانه حقیقت کتاب اوی

- ۱- مکتوبات امام ربانی (دفتر اول) صفحه ۷۷۲
- ۲- مکتوبات امام ربانی (دفتر دوم و سوم) صفحه ۷۸
- ۳- منتخبات از مکتوبات امام ربانی ۲۸ ۳۳ ۳۳ صفحه ۴۱۷
- ۴- منتخبات از مکتوبات معصومیه و یلیه
- مسلك مجدد الف ثانی (باز ترجمه اردو) صفحه ۳۹۲
- ۵- مبدأ و معاد صفحه ۸۸
- ۶- کیمیای سعادت (امام غزالی) صفحه ۱۲۰
- ۷- ریاض الناصحین صفحه ۱۲۸
- ۸- نکاتیب شریفه (حضرت عبداللہ دهلوی) صفحه ۱۸۴
- ۹- در المعارف (ملفوظات حضرت عبداللہ دهلوی) صفحه ۱۲۰
- ۱۰- رد و هابی و یلیه سیف الابرار المسلمون علی الفجار صفحه ۱۲۰
- ۱۱- الاصول الاربعه فی تردید الوهابیه صفحه ۱۲۸
- ۱۲- زبدة المقامات (برکات احمدیه) صفحه ۴۲۴
- ۱۳- مفتاح النجات (احمد نامق جامی) صفحه ۱۲۸

کتابهای بزبان عربی مع اردو فارسی مع اردو در کتبخانه حقیقت کتاب اوی

- ۱- طریق النجات (عربی مع اردو) صفحه ۲۵۲
- ۲- المدارج السنیه فی الرد علی الوهابیه و یلیه
- العقائد الصحیحة فی تردید الوهابیه البخدیة صفحه ۱۲۸
- ۳- عقائد نظامیه (فارسی مع اردو) مع شرح
- قصیده بذالامالی صفحه ۱۴۴
- ۴- تأیید اهل سنت (فارسی مع اردو) صفحه ۹۷
- ۵- الخیات الحسان (اردو) صفحه ۲۲۴

E

CALL No. { ۲۹۶۵۳ } ACC. No. ۲۸۶۳۳

AUTHOR _____

TITLE مجموعہ نثر ادبیہ اسلامیہ

--	--	--	--

THE BOOK MUST BE CHECKED AT THE TIME OF ISSUE



MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1-00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over - due.

